



اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة  
The Jordanian National Commission for Women

# أرذنيات في المجالس البلدية



اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة  
The Jordanian National Commission for Women

هاتف: +٩٦٢ ٦ ٥٥٦ ٠٧٤١ ، فاكس: +٩٦٢ ٦ ٥٥٢ ٦٧٦٨

مكتب شكاوي المرأة - الهاتف المجاني: ٠٨٠٠٢٢٩٥٥

البريد الإلكتروني: jncw@nets.com.jo

الموقع الإلكتروني: www.women.jo

United Nations Development Fund for Women  
**UNIFEM**



تجمع اربان المرأة  
الوطني الأردني  
Jordanian National Forum for Women

# مشاركة المرأة في المجالس البلدية في الأردن

إعداد

د. إيمان بشير الحسين

٢٠٠٩

تشرين اول



## مدخل الى الدراسات

ان الديمقراطية يجب ان تنبع من المستوى المحلي  
لأنها القاعدة الأساسية التي لا بد منها لضمان  
تمثيل قطاعات المجتمع وفئاته.

سمو الاميره بسمه بنت طلال  
المؤتمر الاقليمي حول: واقع وآفاق مشاركة المرأة العربيه في الحكم المحلي



## مقدمة

أنشئت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة برئاسة سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٢ بقرار من رئاسة الوزراء . إستجابة لمقتضيات ومتطلبات النهوض بأوضاع المرأة الأردنية وزيادة مشاركتها في مختلف مناحي الحياة وتطبيقاً للتوجهات الوطنية السياسية والدستورية المتمثلة بتعزيز دور المرأة ومكانتها كمواطنة وتعبيراً عن التزام الأردن بحقوق المرأة الإنسانية ووفاءاً بتعهداته الدولية بخصوص إيجاد آلية وطنية تسعى للنهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . والحفاظة على مكتسباتها . والدفاع عن حقوقها في سبيل تحقيق مستوى أفضل من العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجال والنساء . وتعتبر اللجنة الوطنية المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة .

ولقد حرصت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة على تطوير رؤيتها المستقبلية كلجنة فاعلة ذات نهج تشاركي . تسعى لضمان حقوق المرأة . وتشكل مرجعية للمعنيين بقضاياها . وتعمل كمرصد وطني لمتابعة وتقييم أوضاع المرأة الأردنية . وكمحفز لإنتاج المعرفة ونشرها . وكبيت خبرة لتطوير الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية . سعياً للارتقاء بواقع المرأة والوصول إلى مجتمع تسوده العدالة النوعية وتكافؤ الفرص والشراكة في تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل .

وقد تم إعادة تشكيل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ ( ٢٠٠٨/٥/١٣ ) ولدة سنتين . برئاسة سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة . وعضوية ( ٢٢ ) شخصاً يمثلون الوزارات والمجالس والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية . إضافة إلى شخصيات وطنية بارزة . كما تم عقد الاجتماع الأول لأعضاء اللجنة الوطنية بتشكيلتها الجديدة بتاريخ ( ٢٠٠٨/٧/٦ ) . حيث تم إستعراض وإقرار عدة وثائق تناولت هيكليتها ومرجعيتها ومهامها وموجهات عملها وخطتها التنفيذية للعامين ( ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ) إضافة إلى تطلعاتها المستقبلية .

وتبنى اللجنة الوطنية الرؤية المتصلة بالمرأة المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية التي تستهدف الوصول إلى: "امرأة أردنية متمكنة قادرة على الاضطلاع بمهامها وأدوارها المختلفة . تتمتع بالمساواة في القيمة والكرامة والحقوق وتشارك بفعالية في بناء كافة أركان المجتمع الأردني . وتعد قوة فاعلة بإجاء تطوير الأردن وإنمائه ليكون دولة ديمقراطية مستنيرة بتعاليم الإسلام السمحة وملتزمة بالمواثيق الدولية . ومتميزة على المستويين الإقليمي والدولي ."

وتنطلق اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في عملها من عدة مرجعيات وموجهات . أبرزها: المبادئ الدستورية وحقوق الإنسان . والرؤية الملكية الشمولية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم للأردن ودور المرأة في بنائه . والتوجيهات والأطر العامة التي حددتها صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة . والاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بصفته الوثيقة الرسمية المصادق عليها من الحكومة . وأولويات المرأة الأردنية ومتطلباتها كما يتوافق عليها المجتمع . استناداً إلى المرجعيات المعتمدة ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والتقاليد الأصيلة والتشريعات النافذة . إضافة إلى التزامات الأردن ومواقفه من برامج عمل المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة والاتفاقيات الدولية . وبخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . واتفاقية حقوق الطفل . والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية . والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

وتقوم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتنفيذ برامجها ومشاريعها وفق منحى تشاركي يُعنى بدمج ومشاركة مختلف الجهات المعنية بقضايا المرأة . وفي مقدمتها اللجان والشبكات العاملة تحت مظلتها . وهي: شبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية . واللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية . وفريق العمل القانوني . والفريق الإعلامي . وملتقى الأكاديميات والمبدعات . واللجان التي يتم تشكيلها لأهداف محددة؛ كالهيئة الوطنية لتفعيل القرار ١٣٢٥ ولجنة المرأة والأحزاب السياسية .

وحرصت اللجنة الوطنية بصورة متواصلة على تعزيز الشراكات مع الوزارات والمؤسسات الرسمية . ومع منظمات المجتمع المدني والهيئات والمنظمات النسائية . والمنظمات المانحة المعنية بشؤون المرأة وقضاياها . كما تولي بناء الشبكات الفاعلة إهتماماً ودعمًا كبيرين حيث أنشأت اللجنة عدة شبكات متخصصة وساندت شبكات أخرى من أبرزها: شبكة مناهضة العنف ضد

المرأة "شمعة". وشبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية "نشميات". وشبكة المرأة لدعم المرأة/ الشبكة الانتخابية للمرأة الأردنية. وشبكة المرأة العربية في الحكم المحلي. والشبكة الدولية للمرأة في الإدارة المحلية. لغايات تبادل التجارب والخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بتمكين المرأة. كما تخرص اللجنة الوطنية على دعم الجهود الوطنية في مجال مؤسسة القضايا المعنية بالمرأة والنوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية. والتي كان من أبرزها: إنشاء قسم النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وقسم إحصاءات النوع الاجتماعي في دائرة الإحصاءات العامة. ومديرية عمل المرأة في وزارة العمل ووحدة النوع الاجتماعي في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

ولتعزيز الوضع القانوني للمرأة. أعدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة. لائحة المطالب المتعلقة بالمرأة وقدمتها إلى أعضاء مجلس الأمة الخامس عشر. وتسعى هذه المبادرة إلى تمتين وتطوير علاقة التنسيق والتعاون والحوار مع السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول مطالب محددة تمثل تطلعات المرأة الأردنية نحو التشريعات النافذة ومشاريع القوانين والتعديلات المطروحة على جدول أعمال المجلس. أو التي يمكن أن يتبناها المجلس لاحقاً. وفقاً للأولويات الواردة ضمن المحاور الخمسة التي تناولتها الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية. وهي: محور التشريع. ومحور الأمن البشري والحماية الاجتماعية. ومحور التمكين الاقتصادي. ومحور المشاركة في الحياة العامة. ومحور الإعلام والاتصال.

ولا أدل على أهمية وقيمة المجالس البلدية ودورها في التعبير عن تطلعات أبناء وبنات الوطن وفي التنمية وفي تعزيز المشاركة في الحكم من الإشارة إلى أن وثيقة إعلان الإستقلال الصادرة عن المجلس التشريعي الأردني الخامس في إجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٤٦ حيث إستند في إتخاذ القرار التاريخي بإعلان إستقلال البلاد على مقررات المجالس البلدية المبلغة اليه والمتضمنة رغبات البلاد الأردنية العامة. ومذكرة مجلس الوزراء رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٤٦/٥/١٥ المتضمنة تاييد تلك المقررات وإقتراح تلبيتها وتعديل القانون الاساسي الأردني بمقتضاها. وجاء في مقدمة قرار المجلس التشريعي "حقيقاً للأمان القومي وعملاً بالرغبة العامة التي أعربت عنها المجالس البلدية الأردنية في قراراتها المبلغة الى المجلس التشريعي وإستناداً الى حقوق البلاد الشرعية والطبيعية .... قرر بالاجماع الامور الآتية:

اولاً: اعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة إستقلال تاماً وذات حكومة ملكية وراثية نيابية.

ثانياً: البيعة بالملك لسيد البلاد ومؤسس كيانها وريث النهضة العربية (عبدالله بن الحسين) المعظم بوصفه ملكاً دستورياً على رأس الدولة الأردنية بلقب حضرة صاحب الجلالة "ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

ثالثاً: اقرار تعديل القانون الاساسي الأردني على هذا الاساس طبقاً لما هو مثبت في لائحة (قانون تعديل القانون الاساسي) الملحق بهذا القرار.

رابعاً: رفع هذا القرار الى سيد البلاد عملاً باحكام القانون الاساسي ليوشح بالارادة السنوية حتى اذا اقترن بالتصديق السامي عد نافذاً حال اعلانه على الشعب وتولت الحكومة اجراءات تنفيذه. مع تبليغ ذلك الى جميع الدول بالطرق السياسية المرعية.

وتقديراً لدور المرأة وإسهامها في بناء ونهضة الوطن فقد تتالت الخطوات التي عززت مكانتها ودورها في المجتمع في كافة الميادين تلبية لمطالب وتطلعات المرأة الأردنية وإستجابة لإحتياجات الأسرة والمجتمع حيث فتحت الإرادة السياسية الأبواب أمام النساء لممارسة حقوقهن ومنها حقهن في الإنتخاب والترشيح للمجالس البلدية عام ١٩٨٢ وكان قد تم تعيين أو إمرأة عضو في مجلس أمانة العاصمة عام ١٩٨٠ وبمبادرة من صاحبة السمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تم في العام ١٩٩٥ تعيين ٩٩ إمرأة في المجالس البلدية الأمر الذي فتح الأبواب أمام المرأة لأخذ دورها وإثبات قدراتها في هذا المجال وبالفعل فقد قدمت نساء عديدات نماذج ناجحة حظيت بتقدير وإحترام مجتمعها المحلي برجاله ونسائه وأدى هذا التعيين إلى كسر حواجز عديدة مما حفز عدد من النساء لخوض تجربة الإنتخابات في أول فرصة تالية حيث ترشحت ١٥ إمرأة فازت ١٠ منهن بمقاعد في المجالس البلدية منهن رئيسة بلدية. كما تم تعيين ١٩ إمرأة في المجالس. وفي العام ١٩٩٩ ترشحت ٤٣ إمرأة فازت ٨ منهن فقط بمقاعد عن طريق الإنتخاب وتم تعيين ٢٥. وحين تم دمج البلديات عام ٢٠٠٣ ترشحت ٤٦ فازت ٥ منهن فقط فيما تم تعيين ٩٨ لضمان وجود إمرأة واحدة على الأقل في كل مجلس بلدي منهن واحدة تم تعيينها كرئيسة مجلس بلدي. وكنتييجة لتقييم هذه المشاركة إيجابياً فقد تم وضع أسس قانونية لضمان مشاركة ما لا يقل عن ٢٠٪ من النساء في عضوية المجالس

البلدية من خلال تخصيص هذه النسبة للنساء بموجب قانون البلديات الجديد لعام ٢٠٠٧ مع ضمان حق المرأة في المنافسة على باقي المقاعد . وبالفعل فقد شجع ذلك ما ٣٥٥ امرأة لترشيح أنفسهن حيث فازت بمقاعد في المجالس البلدية ٢٢٦ امرأة بنتيجة الإنتخابات التي جرت في شهر تموز عام ٢٠٠٧ منهن ٢٣ امرأة بالتنافس كما ترشحت ٦ نساء لرئاسة المجالس فازت واحدة منهن بالتنافس . أما مجلس أمانة عمان الكبرى فقد فازت ٧ نساء عن طريق المقاعد المخصصة للنساء وتم تعيين ٧ بحيث أصبح عدد النساء في المجلس ١٤ امرأة.

لقد شكلت هذه التطورات مسيرة يعتز بها الأردن والمرأة الأردنية . ولكنها طرحت تحديات تتعلق بضرورة الإرتقاء بالأداء والإهتمام بنوعية المشاركة وفعاليتها وبوجوب تذليل العقبات أمام المرأة لتمكين من إمتلاك المعرفة الضرورية والمهارات والقدرات اللازمة وزيادة حصيلتها من الخبرات المناسبة . التي تمكنها من تحقيق أقصى درجات النجاح في حمل مسؤولياتها في المجالس البلدية . ومن هنا تم تأسيس شبكة المعرفة للنساء في المجالس البلدية " نشميات " في إطار برنامج تطوير البلديات وتعزيز المشاركة الشعبية عام ٢٠٠٨ وأصبحت هذه الشبكة تعمل تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبالشراكة مع جمع لجان المرأة الوطني الأردني من خلال بناء شراكة فعالة بين عضوات المجالس البلدية كما وضعت خطة إستراتيجية بأسلوب تشاركي تم إطلاقها في شهر نيسان ٢٠٠٩.

لقد واكبت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تطورات هذه المسيرة وساندتها ووفرت الدعم للتعديلات التشريعية والسياسات الحكومية التي عززت مشاركة المرأة . كما نظمت حملة وطنية لدعم مشاركة المرأة في المجالس البلدية ووفرت برامج التدريب والتأهيل وما زالت توثق وتواكب مختلف المبادرات وتدعم قصص النجاح والتميز وتعتز بأداء النساء في المجالس البلدية . وتسعى إلى تذليل العقبات أمامهن . وفي هذا الإطار تنفذ اللجنة أيضاً الدراسات والبرامج والحملات الإعلامية وتتطلع إلى المزيد من التميز والإبداع والعطاء.

وترحب اللجنة بالجهود العلمية والبحثية والتدريبية التي تبذلها مختلف الجهات المعنية الرسمية والأهلية ومنها وزارة البلديات والمنظمات والهيئات النسائية والجهات الأكاديمية وتتطلع إلى مزيد من النجاح لشبكة " نشميات " .

كما تشكر اللجنة الباحثة د. إيمان بشير الحسين وفريق الأمانة العامة للجنة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي وكل من أسهم في إنجاز هذه الدراسة وخاصة عضوات وأعضاء ورؤساء المجالس البلدية.

وما لاشك فيه ان هذه الدراسة ونتائجها وتوصياتها ستكون محل إهتمام اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وشبكة نشميات . وستساعد على التخطيط لمعالجة الثغرات والصعوبات . والبناء على الإنجازات وتعزيزها . والإستعداد لمرحلة أخرى من مسيرتنا نحو مشاركة فعالة متميزة للنساء في المجالس البلدية وفي مختلف الهيئات التمثيلية.

أسمى خضر

الأمينة العامة

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

٢٠١٠ / ١ / ١٧

## ملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مشاركة المرأة في المجالس البلدية في الأردن . باستخدام المنهج النوعي . ولتحقيق اهداف الدراسة تم سحب عينه قصديه من البلديات بلغت ١١ بلدية . بحيث كانت تمثل الفئتين الاولى والثانية وموزعة على كافة انحاء المملكة كما تمت مقابلة ٩ رؤساء بلدية و ١٥ امرأة وعقد ٥ مجموعات بؤرية مكونة من عضوات المجلس البلدي و ٧ مجموعات بؤرية مكونة من موظفي وموظفات المجالس البلدية. وقد استخدمت الباحثه المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية للتعرف الى القضايا التي تحظى باهتمام عضوات المجالس البلدية موجهة نظرهن وكذلك من وجهة نظر زملائهن . سواء رؤساء البلديات واطباء المجالس البلدية أو الموظفين والموظفات . والتعرف الى الصعوبات التي تواجه العضوات مع اعضاء المجلس البلدي و موظفي البلدية ومع المجتمع المحلي . وكذلك التعرف الى مقترحات العضوات . ومقترحات الرؤساء والاطباء لتعظيم دور العضوات في المجالس البلدية . وخرجت الدراسة بنتائج اهمها ان المرأة تعتبر غير فاعلة في المجلس البلدي . وذلك يعود الى عدة اسباب اهمها تهميش رئيس واطباء المجلس البلدي لهن . وعدم معرفتهن بمهام عضو المجلس البلدي . التنافس العدائي بينهن . تدني ثقتهن بنفسها . كما ان قلة الموارد المالية تحول دون مشاركتهن في الفعاليات الشعبية والاجتماعات . كما ان محدودية امتلاكهن لمهارات الاتصال والتواصل ومهارات القيادة بشكل عام . تحول دون مشاركتهن بفاعليه. وقد بينت العضوات ان اهتمامتهن تتركز على النشاطات الاجتماعية والبيئية والنظافة والخدمات العامة كالصرف الصحي والاناره وتعبيد الطرق والمشاريع الاستثمارية . فيما لم تحظى قضايا المرأة والقضايا السياسية سوى باهتمام عدد محدود منهن.

فيما يرى رؤساء واطباء وموظفي البلديات . ان العضوات يركزن على مصالحهن الشخصية والأسرية والعائلية والمالية . مع التأكيد ان الرجال لا يختلفوا كثيرا في ذلك . ولكنهم اكثر فاعلية وتواصل مع المجتمع المحلي والموظفين ولديهم قدرة في التأثير في الآخرين ولديهم خبرة في العمل العام. ولتعظيم دور عضوات المجالس البلدية اوصت الدراسة بتوصيات موجهة الى الحكومة او منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية اهمها: تعديل قانون الانتخاب ليصبح للعضو دورا تنفيذيا . وزيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء لتصبح ٥٠٪ . رفع المكافأة المالية للاعضاء . توعية المجتمع بأهمية وجود نساء في المجلس . عقد دورات تدريبية للعضوات في القيادة . واللغة الانجليزية والحاسوب . وتقدير الذات وتفعيل الشبكات الخاصة بالعضوات والتي تم تشكيلها لتبادل الخبرات بينهن. والتعيين الجزئي لأعضاء المجلس البلدي. وكذلك اجراء ابحاث خاصة بالمرأة تهدف الى تعظيم دورها في الحياة العامة .

## مقدمة

أصبحت قضية النهوض بأوضاع المرأة ، بهدف تمكينها من أداء دورها الفاعل بوصفها شريكا كاملا في تنمية المجتمع وتقدمه . من أهم أولويات الدول والحكومات والمنظمات غير الحكومية. لذا فقد بذلت معظم الدول جهودا للاهتمام بقضايا المرأة وتبسيط الضوء على ضرورة تحسين أوضاعها وإزالة العقبات التي تعيق تقدمها ومشاركتها في المجتمع.

وقد كان الاردن حريصا على المشاركة في كافة المؤتمرات الدولية والعربية الخاصة بالمرأة . وبالمؤتمرات التي تهتم بالمرأة كعنصر فاعل في المجتمع . وكمورد اساسي لتحقيق التنمية . فقد شارك في مؤتمر السكان الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ حيث اكد جميع المشاركين في المؤتمر . ان تمكين المرأة وتحسين مركزها امر هام لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية كما شارك بالمؤتمر الرابع الخاص الذي عقد في بجنين عام ١٩٩٥ . لتقييم مدى التزام دول العالم بالنهوض بالمرأة وابرار دورها من منظور النوع الاجتماعي ( Gender ) . لكي تأخذ حقوقها كاملة . وأكد المؤتمر على ضرورة صياغة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج لدعم المرأة وتعزيز مكانتها . ( معهد الادارة العامه ومركز الأميره بسمه لشؤون المرأة . ١٩٩٨ ) .

وقد شهد المجتمع الأردني في العقود الماضية تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتربوية مهمة . أدت إلى استجابته لتوصيات المؤتمرات الدولية والتوجهات العالمية . في مشاركة المرأة وتفعيل دورها . حيث زادت مشاركة المرأة في الحياة العامة والاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وقام الأردن بالمصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية كان من أبرزها "اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة " في عام ١٩٩٢ ( "اليونيفيم" و "اليونيسيف" . ٢٠٠٢ ) غير أن الأردن أبدى تحفظه على المواد التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية والدستور الأردني.

وبالاتجاه نفسه وحرصا من الأردن على تفعيل مشاركة المرأة في كافة المجالات . تم تأسيس اللجنة الوطنية لشؤون المرأة برئاسة الأميره بسمه بنت طلال وعضوية ممثلين عن الجهات الرسمية والأهلية المعنية بقضايا المرأة عام ١٩٩٢ . فكان انشاؤها محطه جديده في مسيرة النهوض بأوضاع المرأة لتتبوأ المكانة اللائقة في المجتمع ( اللجنة الوطنية لشؤون المرأة . ١٩٩٧ ) .

لقد دأب الأردن وبتوجيهات من - صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم - على إدماج المرأة في الحياة العامة . من خلال برامج متكاملة وجهت نحو مراجعة التشريعات . وتحديد العقبات والعوائق . التي تحول دون مشاركتها والسعي لبناء قدراتها وتمكينها من النهوض بأدوارها واحتلال مكانتها اللائقة . وترجمة لهذه الرؤى . عملت الحكومة على إدراج قضايا المرأة . على الأجندة الحكومية . مستندة إلى الرؤى الملكية السامية . ومركزة إلى نصوص وروح الدستور الأردني . الذي يؤكد على المساواة ويشير صراحة إلى عدم جواز التمييز. وخطت المرأة الأردنية خطوات واسعة باتجاه احتلال أدوارها الملائمة . وأخذت مكانتها الطبيعية والسعي نحو الحصول على حقوقها الكاملة في المجتمع. وإيماننا من الحكومة من أن التغيير عملية متصلة جاء البيان الوزاري لحكومة دولة السيد معروف البخيت لعام ٢٠٠٥ ببرنامج التزم بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة . كما تضمن قانون البلديات رقم ١٤ عام ٢٠٠٧ ليدعو إلى انتخاب كافة الأعضاء انتخابا حرا ومباشرا وتخفيض سن الناخبين إلى الثامنة عشر . إضافة إلى تخصيص ما لا يقل عن نسبة ( ٢٠٪ ) من المقاعد للنساء في كل مجلس بلدي.

وسعيا لتشجيع دخول المرأة الحياه السياسية . دعا قانون الأحزاب السياسية رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ إلى ربط حصص التمويل للأحزاب . بمستوى مشاركة النساء والشباب في صفوف هذه الأحزاب.

## تطور مشاركة المرأة في المجالس التشريعية والمجالس البلدية:

تطور دور المرأة الأردنية تطورا سريعا . وقد ساعد على ذلك التشريعات الأردنية التي أكدت على تحقيق مبدأ المساواة للجميع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين. وساوى كل من الدستور الأردني والميثاق الوطني الأردني بين المرأة والرجل . فقد نصت المادة السادسة من الدستور الأردني على أن: "الأردنيون أمام القانون سواء . لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين . وتكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها . وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين". وتؤكد الفقرة السابعة من المادة الثالثة من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ على إتاحة الفرص المتساوية للتعليم لجميع أبناء وبنات الأردن ضمن إمكانيات الأفراد أنفسهم. وساوى الميثاق الوطني الأردني بين المرأة والرجل . ونص الفصل الخامس

من الميثاق الوطني الأردني وعنوانه: "المجال الاجتماعي" على ما يلي:

الفقرة (5): للأطفال الحق في الحصول على أفضل مستوى ممكن من الرعاية الكاملة من الوالدين ومن الدولة ، ومن أجل بناء الشخصية المتعاونة للطفل الأردني ، دون تمييز بين الذكور والإناث.

الفقرة (1): المرأة شريكة للرجل وصنوه في تنمية المجتمع الأردني وتطويره ، مما يقتضي تأكيد حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم والثقيف والتوجيه والتدريب والعمل ، وتمكينها من أخذ دورها الصحيح في بناء المجتمع وتقديمه.

لقد حققت المرأة الأردنية إنجازات كبيرة ووصلت لمواقع قيادية عليا ، وحصلت على حق الترشيح لمجلس النواب عام ١٩٧٤ وفي تلك الفترة ونظرا للأوضاع السياسية لم تجر أي انتخابات نيابية حتى عام ١٩٨٤ حيث أجريت انتخابات تكميلية ، شاركت المرأة فيها كناخبة فقط كما ذكر سابقا ، أما عام ١٩٨٩ فقد ترشحت ( ١٢ ) امرأة للانتخابات النيابية ولم يحالفهن الحظ. وفي عام ١٩٩٣ ترشحت ( ٣ ) نساء ، نجحت منهن امرأة واحدة على المقعد المخصص للشيشان والشركس ، وفي الانتخابات النيابية التي أجريت عام ١٩٩٧ ، شاركت ( ١٧ ) مرشحة ولم تنجح أي منهن بالرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها مؤسسات المجتمع المدني لدعم المرأة مما جعل المنظمات النسائية تطالب بتخصيص مقاعد للمرأة ، فتم تعديل قانون الانتخاب المؤقت ، ومنحت المرأة ستة مقاعد للنساء اللواتي سيحصلن على أعلى نسبة من النسب التي يتم احتسابها بعدد الأصوات التي تحصل عليها المرشحة على عدد المقترعين في دائرتها الانتخابية ، إضافة إلى حق المنافسة الحرة مع الرجل ، وفي الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٣ ، بذلت المنظمات غير الحكومية جهدا كبيرا لتحصل النساء على أكثر من عدد المقاعد المخصصة لها ، فترشحت ( ٥٤ ) سيدة ، وفازت ( ٦ ) نساء بالمقاعد المخصصة ضمن الكوتا فقط ، ولم تستطع النساء أن تحظى بأي مقعد إضافي من خلال التنافس. ( الحسين ٢٠٠٤ ) ، فيما ترشحت ١٩٩ امرأة في عام ٢٠٠٧ ، فازت منهن ( ٧ ) نساء ( ٦ ) من المقاعد المخصصة ، وامرأة واحدة بمقعد تنافسي).

من جهة أخرى ، وعلى صعيد مشاركة المرأة في مجلس الأعيان ، فقد تم تعيين أول امرأة عام ١٩٨٩ ، وتم تعيين امرأتين عام ١٩٩٣ ، أما عام ١٩٩٧ تم تعيين ( ٣ ) نساء أما في عام ٢٠٠٣ و كذلك عام ٢٠٠٧ فقد تم تعيين ( ٧ ) نساء في مجلس الأعيان. ويجدر الإشارة هنا أنه في الفترة الواقعة بين ١٩٧٨-١٩٨٤ تم تشكيل المجلس الوطني الاستشاري ، كتعويض عن الحياة النيابية ، حيث تم تعيين (٣) نساء عام ١٩٧٨ و ( ٤ ) نساء عام ١٩٨٠.

أما بالنسبة لمشاركة المرأة في المجالس البلدية ، فقد حصلت المرأة على حق الترشيح والانتخاب عام ١٩٨٢ ، مع العلم أنه في عام ١٩٨٠ تم تعيين امرأة واحدة في مجلس أمانة العاصمة أي قبل حصول النساء على الحق في المشاركة. وفي عام ١٩٨٦ ترشحت امرأة واحدة لعضوية مجلس بلدية السلط لم يحالفها الحظ.

وفي السياق نفسه فقد كانت المشاركة الفعلية للمرأة في المجالس البلدية ، عام ١٩٩٩ وذلك بتعيين ( ٩٩ ) امرأة في المجالس البلدية ، مما شجع المرأة أن تترشح للانتخابات البلدية التي أجريت في نفس العام ، فترشحت ( ١٥ ) امرأة ، فازت منهن عشر نساء: تسع أعضاء ورئيسة ، وتم تعيين تسع عشرة امرأة كأعضاء في المجالس البلدية.

في عام ١٩٩٩ ، ترشحت للانتخابات البلدية ( ٤٣ ) امرأة فازت منهن ثمان فقط ، وتم تعيين خمس وعشرون امرأة. وفي عام ٢٠٠٣ تم دمج البلديات ، ليصبح عددها ( ٩٩ ) بلدية ، وأجريت الانتخابات وترشحت للانتخابات حوالي ( ٤٦ ) امرأة فازت منهن خمس نساء فقط. وتم تعيين ( ٩٨ ) امرأة وذلك لضمان وجود عضو نسائي واحد على الأقل في كل بلدية ، كما تم تعيين رئيسة بلدية واحدة فقط. وتم تعيين ثلاث نساء في مجلس أمانة عمان الكبرى. وفي عام ٢٠٠٧ تم تعديل قانون الانتخابات البلدية بحيث منحت المرأة ما لا يقل عن ( ٢٠٪ ) من مجموع مقاعد المجلس البلدي ، إضافة إلى حقها في المنافسة ، مما شجع النساء على المشاركة في الانتخابات بكثافة ، فترشحت للمجالس البلدية حوالي ( ٣٥٥ ) امرأة فازت ( ٢٢٦ ) امرأة ٢٣ منهن بالتنافس ، كما ترشحت ( ٦ ) نساء لرئاسة المجلس البلدي فازت منهن رئيسة بلدية واحدة فقط.

وفي أمانة عمان الكبرى ، فقد ترشحت حوالي ( ٢٥ ) مرشحة فازت منهن ( ٧ ) نساء ، أي ما نسبته ( ٢٠٪ ) وهي النسبة المخصصة للنساء قانونا ، أي لم تفز أي امرأة بالتنافس ، كما تم تعيين ( ٧ ) نساء.

## مشكلة الدراسة:

لقد شهد المجتمع الأردني في العقود الماضية تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة . كان من أبرزها زيادة مشاركة المرأة في نواحي الحياة العامة الاقتصادية والاجتماعية. أما على صعيد مشاركة المرأة في المجالس البلدية . فتشير المعلومات إلى أن نسبة وجود المرأة في المجالس البلدية هي أقل من الربع بقليل (٢٣,٣٪). علماً أن (٢٠٪) منهن قد نُجِحْنَ عن طريق الكوتا. علماً بأن نسبة الناخبات في الانتخابات البلدية بلغت حوالي (٥١٪). أي ان النساء لم يحققن نجاحاً يوازي نسبة النساء اللواتي ادلين بأصواتهن في صناديق الاقتراع. وبما أن التوجه الديمقراطي في الأردن يتطلب مشاركة فاعلة من المرأة لذلك لا بد من تعظيم دورها في المجالس البلدية . وتمكينها لتكون قادرة على مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجهها .

## أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في الحرص على تفعيل المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام كركيزة أساسية لتحقيق المواطنة وترسيخ قيم الانتماء . وأنه لا مشاركة سياسية جادة في ظل تهميش المرأة . حيث أن من أهم خصائص المواطنة إقامتها على أساس مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو العقيدة. من هنا تأتي أهمية الدور المنوط بالمؤسسات الوطنية والدولية الفاعلة في مجال التمكين السياسي للمرأة لتهيئة البيئة الثقافية والقانونية مع إعداد النساء أنفسهن على صعيد تطوير الذات والوعي الحقوقي والاجتماعي.

ولتحقيق ذلك لا بد من اجراء دراسته نوثق من خلالها القضايا التي تهتم بها المرأة في المجالس البلدية في الأردن . ومعرفة الصعوبات التي تواجهها . ونظراً لأن الأردن يفتقر للدراسات التي تتناول اهتمامات العضوات . لذا تأتي أهمية هذه الدراسة النوعية التي ستعمل على توفير معلومات تساعد النساء و المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والوزارات ذات العلاقة . ربما تساعد على تعظيم دور النساء في المجالس البلدية لاحقاً.

## أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. التعرف الى القضايا التي تحظى باهتمام عضوات المجالس البلدية.
٢. التعرف الى القضايا التي تهتم بها وتركز عليها المرأة من وجهة نظر زملائهن . سواء رؤساء البلديات و اعضاء المجالس البلدية أو الموظفين والموظفات.
٣. التعرف الى الصعوبات التي تواجه العضوات مع اعضاء المجلس البلدي و موظفي البلدية ومع المجتمع المحلي.
٤. التعرف الى مقترحات العضوات . ومقترحات الرؤساء والاعضاء لتعظيم دور العضوات في المجالس البلدية.

## اسئلة الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الاجابة عن الأسئلة التاليه:

١. ما هي القضايا التي تحظى باهتمام عضوات المجالس البلدية من وجهة نظرهن؟
٢. ماهي الصعوبات التي تواجه عضوات المجالس البلدية؟
٣. ما مدى فاعلية العضوات في المجلس البلدي و القضايا التي تحظى باهتمامهن من وجهة نظر رئيس وأعضاء وموظفي البلدية؟
٤. ما المقترحات التي يقترحها رؤساء وعضوات وأعضاء المجالس البلدية لتعظيم دور العضوات في المجالس البلدية؟

## منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي ( النوعي ) المتسق مع اهداف هذه الدراسة . فالمنهج النوعي يتيح المجال امام الباحثين بالتعبير عن

آرائهم بحرية فيتم اثناء البحث بقضايا لم تكن في ذهن الباحث . كما ان استخدام المنهج النوعي في هذا المجال . سيثير قضايا جديرة باهتمام الباحثين . مما يشجع على اجراء ابحاث تخدم قضايا المرأة.

## أدوات الدراسة:

١. المجموعات البؤرية: لقد تم عقد ٥ مجموعات بؤرية مكونة من عضوات مجالس البلديات التي تم اختيارها ضمن عينة الدراسة. حيث تم تمثيل كافة مناطق المملكة وعلى النحو التالي:  
- (٢ اقليم الشمال . ٣ اقليم الوسط . ١ اقليم الجنوب).  
- كما تم عقد ٧ مجموعات بؤرية اخرى مكونة من موظفي وموظفات البلديات المختاره ( ٢ اقليم الشمال . ٣ اقليم الوسط . ٢ اقليم الجنوب ).

٢. المقابلات الفردية: تم مقابلة عدد من رؤساء البلديات والبالغ عددهم ( ٩ ) رؤساء . اضافة الى نائبة رئيس بلدية الفحيص حيث كانت رئيسة للبلدية بالإنايه . كما تم مقابلة عدد من عضوات المجالس البلدية والبالغ عددهن ( ١٥ ) امرأة . وكذلك مقابلة ( ٧ ) من أعضاء المجالس البلدية.

٣. تم توجيه سؤال خطي الى عضوات المجالس البلدية اللواتي شاركن في ورش العمل الخاصة بالعضوات . والتي نظمتها وزارة التنمية السياسية ووزارة البلديات مع احد مراكز الدراسات . حول اللجان التي هن عضوات فيها . كما تمت مقابلة ٩ عضوات من البلديات التاليه: الأزرق الجديده . القطرانه . مؤاب . الأغوار الجنوبيه . عبدالله بن رواحه . مؤته والمزار.

وقد تم اعداد ثلاث نماذج لأسئلة الاستبانة الخاصة بالمقابلات على النحو التالي:

١. اسئله مفتوحه موجهة الى المجموعات البؤرية المكونة من عضوات المجالس البلدية.
٢. اسئله مفتوحه موجهة الى المجموعات البؤرية المكونة من موظفي وموظفات البلدية.
٣. اسئله مفتوحه موجهة الى رؤساء البلديات.
٤. اسئله مفتوحه موجهة الى اعضاء المجالس البلدية.

## عينة الدراسة:

- لتحقيق اهداف الدراسة تم سحب عينة قصديه قوامها ( ١١ ) بلديه . بحيث تم مراعاة التصنيف المتبع للبلديات وفقا لقانون البلديات ( فئة اولى . فئة ثانيه . فئة ثالثه ) . وقد وزعت العينة على كافة انحاء المملكة . آخذين بعين الاعتبار البلدية التي ترؤسها امرأة ( بلدية الحسا ) . كذلك البلديات التي فازت بها نساء بالتنافس.  
**إقليم الوسط:** الفئة الأولى: كل من بلدية مادبا الكبرى وبلدية السلط الكبرى.  
الفئة الثانية: كل من بلدية الفحيص . وبلدية ماحص . وبلدية العارضة.  
**إقليم الشمال:** الفئة الأولى: بلدية اربد الكبرى.  
الفئة الثانية بلدية طبقة فحل . و بلدية النسيم.  
**إقليم الجنوب:** الفئة الأولى: بلدية الكرك الكبرى . وبلدية معان الكبرى.  
الفئة الثانية: بلدية الحساء.

- تم سحب عينه عشوائية ل ( ٦١ ) عضوة من عضوات المجالس البلدية من كافة بلديات المملكة واللواتي شاركن في الورش التدريبية التي عقدت في كل من اقليم الشمال . و اقليم الوسط و اقليم الجنوب . حيث تم طرح سؤال واحد لجميع المشاركات حول اللجان التي يعملن من خلالها في البلديه وذلك لمعرفة القضايا التي تحظى باهتمامهن.  
كما تم اجراء مقابلات مع ١٥ عضوة يمثلن ١٤ بلديه . فاز عدد منهن بالتنافس . وقد مثلت العضوات البلديات التاليه:  
( بلدية الحساء . القطرانه . الأغوار الجنوبيه . مؤته والمزار . عبدالله بن رواحه . مؤاب . اربد . طبقة فحل . مادبا . الفحيص . العارضة الجديدة . الأزرق الجديده . النسيم ).

## الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة التي بحثت موضوع مشاركة المرأة في الحكم المحلي والمرأة والمشاركة السياسية، وقد قام محمد خير عيادات بإعداد دراسة (٢٠٠٦) بعنوان: "نحو التمكين السياسي للمرأة الأردنية" هدفت إلى فهم ما إذا كان المجتمع الأردني يخفي تحيزاً معيناً ضد المرأة بشكل عام وفي السياسات والطموحات بشكل خاص، وإلى تحديد العوامل التي تحدد من فرص تمكين النساء سياسياً. أظهرت النتائج أن (٦١٪) من المشاركين في الاستبيان يعتقدون بوجود تحيز ضد المرأة، والجدير بالملاحظة أن عدد النساء أكبر من عدد الرجال هن من اعتقدن أن المرأة والرجل غير متساوون من حيث المبدأ (٦٢,٥٪ مقارنة بـ ٦٠,٠٪ من عينة الذكور) الأمر الذي يثير القلق، وتختلف الآراء باختلاف المستوى التعليمي، والعمر.

وبشكل عام فإن التحيز ضد المرأة كان واضحاً، عند السؤال فيما إذا كانت المناصب العامة العالية تناسب الرجال أكثر من النساء، اعتقد (٦٠٪) من العينة أن مثل تلك الوظائف تناسب الرجال أكثر من النساء، وبالاعتماد على الجنس (٧٪) من الذكور اعتقدوا أن المناصب العليا تناسب الرجال أكثر، مقارنة بـ (٤٩٪) من الإناث... الخ.

كما تبين أن العوامل التي تحدد اختيار المرشحين للبرلمان هي بالترتيب: العائلة وأي اعتبارات عشائرية (٣٦٪) مؤهلات وشخصية المرشح (٣٤٪) برنامج المرشح (١٨٪) اعتبارات الحزب السياسية (١٩٪) عوامل دينية (٦,٧٪) وعوامل أخرى (٣,٥٪). وبالاعتماد على النتائج نستخلص الملاحظات التالية:

أولاً: تأثرت الانتخابات الأردنية بشكل واضح بالاعتبارات العائلية والعشائرية. ثانياً: تميل الانتخابات النيابية لضعف أسس البرامج الانتخابية (١٨٪) حتى عندما يتم اختيار المرشح على أساس عوامل أخرى غير العشيرة والعائلة، تكون شخصية المرشح ومؤهلاته هي الطاغية على اختياره لا برنامجه الانتخابي. ثالثاً: الانتخابات النيابية الأردنية لا تمتلك قاعدة حزبية تذكر حيث شكلت هذه القاعدة ما يساوي (١٩٪). وأن تأثر الناخبين بالاعتبارات العشائرية أقل من تأثر الذكور (٢٣٪ مقارنة بـ ٢٧٪ في حالة الرجال). وتأثر اعتبارات العائلة على سلوك المرأة الانتخابي أكثر من الرجال، ولكن ليس بفارق كبير. وتمثل شخصية المرشح ومؤهلاته أساساً أقوى لاختيار المرشح بالنسبة للمرأة أكثر من الرجل. كما تبين وجود فارق هامشي بين الرجل والمرأة في العينة عند اختيار المرشح على أساس برنامجه الانتخابي.

وتوضح نتائج الدراسة بأن مستوى التعليم يؤثر على السلوك الانتخابي بطريقتين: الأولى مستوى التعليم الأقل يمثل قاعدة أقوى في اختيار المرشح على أساس عشائري. الثانية: مستوى التعليم العالي يزيد من احتمالية اختيار المرشح على أساس شخصيته ومؤهلاته.

وكان للعمر تأثيراً محدداً على السلوك الانتخابي، ولم يكن مؤثراً كما هو متوقع. وتؤكد نتائج المسح بأنه كلما أصبح الشخص أكبر عمراً، أصبح أكثر تديناً على الأقل، مما يفيد بأن الأساس الديني للتصويت يزداد مع تقدم العمر، إلا أنه لم يكن هناك علاقة متبادلة دالة بين العمر والسلوك الانتخابي.

وفيما يتعلق بدور الإعلام في تعزيز دور المرأة الانتخابي، يعتقد (٤٩٪) من الذكور أن الإعلام أعطى صورة إيجابية للمرأة ومشاركته السياسية مقارنة بـ (٤٥٪) من الإناث. حيث قامت الصحف اليومية على وجه الخصوص بتشجيع الانتخابات فقط قبل أسبوع من الانتخابات، لذا من الصعب اعتبار ذلك على أنه دعم للحملات الانتخابية. كما كان هناك إعلانات قليلة في الصحف اليومية، وتقريباً لم توجد إعلانات متلفزة. لذلك فقد كانت المنشورات الملصقات، الزيارات، والمشاركات في النقاشات هي الشكل الأكثر شيوعاً في الحملات الدعائية.

أما بالنسبة لوظيفة الأحزاب السياسية في دعم مرشحها من ناحية التغطية الإعلامية و/أو تمويل حملاتهم، كان ذلك ضعيفاً وذلك لضعف الأحزاب السياسية في الأردن.

كما قام نظام بركات (٢٠٠٦) بإعداد ورقة عمل بعنوان: "التحديات التي تواجه العمل البرلماني للمرأة الأردنية". اهتمت هذه الورقة بمناقشة المعوقات الأساسية لمشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية سواء على صعيد الترشيح للانتخابات أو التصويت أو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب وغيرها.

وتم تحديد الفترة الزمنية منذ ١٩٨٩ وحتى ٢٠٠٦ وقد قسمت الورقة التحديات والمعوقات لمشاركة المرأة السياسية إلى:

١. المعوقات الذاتية الخاصة بالحركة النسائية والتي شملت حجم الجماعات النسائية ، وزعامة الحركة النسائية ومواردها ووسائلها في العمل ومدى التنظيم وغياب الدافعية للعمل السياسي.
٢. عوامل تتعلق ببيئة العمل السياسي وتشمل الميراث التاريخي سواء من التاريخ العربي القديم وحتى التجربة الأردنية الحديثة والتي تعكس تراجع مكانة المرأة في العمل السياسي.
٣. عوامل اجتماعية ومنها النظام الأبوي في الأسرة الأردنية والعشائرية والثقافة السائدة والتي تشكل معوقات لمشاركة المرأة السياسية.
٤. عوامل اقتصادية وتمثل في تراجع دور المرأة في الحياة الاقتصادية مما يضعف دورها السياسي.
٥. وأخيرا الأطر الدستورية والقانونية والتي أثرت إيجابا في بعض الأحيان مثل النصوص الخاصة بالمساواة في الدستور أو نظام الكوتا في قانون الانتخاب وبعضها جاء معوقا مثل نظام الصوت الواحد.

وفي دراسة أخرى قامت بها طهوب ( ٢٠٠٣ ) بعنوان: "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات" ، وكان من أهم أهداف الدراسة المتعلقة بموضوع البحث الحالي التعرف على الصعوبات والعوامل المؤثرة على المشاركة السياسية في هذا العقد المتضمن لأهم المراحل الانتخابية التي يمر بها الأردن . حيث تشارك من خلالها المرأة الأردنية لأول مرة كناخبة ومرشحة معا . مارسة لحقوقها السياسية جنبا إلى جنب مع الرجل .

اعتمدت الباحثة المنهج التاريخي بهدف تفسير الأحداث التاريخية بدلالة المواقف والأفراد والثقافة للفترة التاريخية التي سبقت عهد الديمقراطية للاستدلال إلى نتائج يمكن أن يكون لها تأثيرها على حاضرنا من خلال عرضها وسرد الأحداث المهمة لتلك الفترة . إضافة إلى المنهج الوصفي لتحديد ووصف الحقائق المتعلقة بالموقف الراهن بدلالة الحقائق المتوفرة .

وخرجت الدراسة بنتائج أهمها . بروز عامل الثقافة المجتمعية الأردنية الذي يتركز في السلطة الأبوية الذكورية . والفئوية . والعشائرية . والموروث الثقافي الذي يحدد الأدوار الجنسانية بسبب التنشئة . كرسست جميعها إيمان المجتمع بقدرات الرجل في تولي مناصب صنع القرار . وعلى الرغم من أن الإسلام قدم رؤية كريمة للمرأة . ووجد فيها كائنا إنسانيا فعلا . وساواها بالرجل في التكليف . والعبادات . والمسؤوليات . وجزاء المخالفات . ولم يمنعها من إبداء رأيها في الشؤون العامة . وأعطائها الحق في نقل الأحاديث والاجتهاد برأيها . إلا أن الفكرة السائدة هي إنكار هذه المشاركة على المرأة في ظل غياب اجتهاد العلماء وتشدد البعض .

وفي ظل هذه الثقافة يشكل قانون الصوت الواحد عائقا مساندا . فهو يكرس هيمنة الرجل في ظل قوة الصوت العشائري الذي يهمل المرأة ويحرمها من فرصة نجاح وصولها إلى البرلمان . فهي تدرك جيدا أن المفاضلة سوف تكون لصالح الرجل . وأن المجتمع بحاجة إلى عقود قادمة من التنشئة ليدرك أن الصوت الواحد للمرشح الأفضل بغض النظر عن جنسه .

ولم تنكر أي جهة مسؤولة المرأة الشخصية وراء هذا الفشل . فقد وصفت بالسلبية اتجاه قضاياها وحقوقها وضرورة مشاركتها السياسية . وضعف خبرتها وتجربتها في حوض العملية الانتخابية حيث تندفع لحوض الانتخابات دون دراسة جادة لواقعها وإمكانية نجاحها . وهي غير مبرمجة ذاتيا . تنخرط في مجال العمل لحاجة مادية دون وضع استراتيجية للعمل السياسي والعام . ونادرا ما تنضم إلى الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني . وهي لا تثق بقدرات المرأة نفسها . وإلا لما أجهت الأصوات النسائية لانتخاب الرجل . بالإضافة إلى أن خطابها الانتخابي قد وصف بأنه ضعيف وغير مدروس وخال من المعلوماتية .

اما الصباغ ( ١٩٩٧ ) فقد أجرت دراسة في الأردن بعنوان "عمل وتقدم المرأة في الخدمة الأردنية . هدفت التعرف الى مختلف العناصر التي تؤثر على تقدم المرأة الأردنية وعملها . وكذلك البحث في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة في الخدمة المدنية الأردنية . كذلك العوامل المؤثرة على عملها كما تراه المرأة سواء كانت معرقله ام مساعدة له . وقد استخدمت الباحثة منهجين في البحث هما المنهج الكمي والنوعي في الدراسات . ومن اهم نتائج الدراسات ذات العلاقة ان النساء ابدین التزاما بارزا بعملهن وان ازواجهن يدعمون عملهن . غير ان هذا لا يقلل من شأن الأعباء المنزلية . كما انهن مدركات تماما التفرقة والتمييز في العمل وهو الأمر الذي يعتبر العائق الرئيسي امامهن .

## نتائج الدراسات:

### أولاً: نتائج مقابلة المجموعات البؤرية المكونة من عضوات المجالس البلدية:

- تم اللقاء مع ٦ مجموعات بؤرية من عضوات المجالس البلدية ، في كل من بلدية الكرك الكبرى ، بلدية مادبا الكبرى ، بلدية السلط الكبرى ، بلدية اربد الكبرى ، بلديتي الفحيص وماحص ، بلدية العارضة الجديدة ، وبلدية النسيم.
- وقد تم توجيه النقاش حول الأسئلة التالية:
- ١- ما مدى تقبل أعضاء المجلس البلدي لكن؟
  - ٢- هل تواجهن صعوبات في العمل مع المجلس البلدي؟ مع الموظفين؟ مع المجتمع المحلي؟
  - ٣- هل تدعمن بعضكن البعض؟
  - ٤- هل تتواصلن مع الموظفين والموظفات؟
  - ٥- هل تتواصلن مع المجتمع المحلي؟ كيف؟
  - ٦- ما القضايا التي تحظى باهتمامكم ( الأمور التي تعتبرنها اولويه
  - ٧- ما هي المقترحات التي قدمتموها او المبادرات التي قمتم بها او طرحتموها خلال الفترة الماضية؟
  - ٨- ما مقترحاتكن لتفعيل دوركن بشكل افضل؟

### السؤال الأول: ما مدى تقبل المجلس البلدي لكن؟

كان هناك تفاوت في الاجابات بين العضوات في البلديات المختلفة ، ولكن في كافة البلديات التي تمت مقابلة العضوات فيها ، ظهر مفهوم الكوتا بشكل واضح ، حيث قالت احدى العضوات المشهود لها بالفاعلية من زميلاتها ومن المجلس البلدي ( تعتبر الكوتا تهمة لنا فكأن فوزنا بالكوتا هو عار علينا ، بالرغم من أن ذلك يظهر عن طريق المداعبة ونحاول ان لا نهتم لذلك وهذا الأسلوب يستخدمه الرئيس وعضاء المجلس عندما يكون علينا ان نتخذ قرارا للتقليل من أهميتنا ).

تعتقد العضوات اللواتي فزن عن طريق الكوتا ، ان الفوز بالتنافس يمنح العضوة القوة بالرغم من ايمانهن ان المرأة التي تفوز بالتنافس ليست الأفضل دائما ، فمثلا في بلدية من الفئة الثانية فازت امرأة بالتنافس ولكنها استقالت لعدم رغبتها او مقدرتها على العمل. وذلك لأن والدها اجبرها على الترشيح ليرد الاعتبار لنفسه ، فقد خاض التجربة في السابق وفشل ، فقام بترشيح ابنته ظنا منه أنها ستفوز بالكوتا ، ففازت بالتنافس ولكنها استقالت بعد ذلك ، حيث لا يوجد لديها اي اهتمام بالعمل في المجلس البلدي وخدمة المجتمع.

وقد ذكرن انه في الواقع ، هناك امتعاض داخلي من الكوتا ويشعرن بنقص يحاولن ان لا يظهرنه ، ويؤكدن ان من فازت بالتنافس تشعر بقوة داخلية وانها تساوي الرجل ، كذلك فان زميلاتهن اللواتي فزن بالتنافس ، عندما يقدمن انفسهن في اي لقاء فانهن يركزن على فوزهن بالتنافس ، وهذا يعزز الفرق بيننا وبين الرجال واننا اقل منهم مرتبة. وفي احدى البلديات الكبرى فقد قدمنا رئيس الجلسة وهو عضو في المجلس البلدي خلال لقاء وفد من خارج البلدية ب( السيدة..... عضو تكميلي وجميلي للمجلس ). كما ان عضوا آخر قال ( لو عرفت ان الإجتماع من أجل المرأة ما حضرت ).

في حين في احدى البلديات الكبرى قلن ان القبول لهن مصطنع ، وقالت احدهن (( قبولهم لنا مثل بلاع الموس )) إذا ايدناهم فهم داعمون لنا وإذا عارضناهم يبدو بالتقليل من أهمية وجودنا ، وقد ايدت زميلاتها هذه المقولة. وفي بلدية اخرى ذكرن اننا ننادي بالكوتا ، او ( دع الكوتا تتكلم ) مع العلم انه يوجد احترام متبادل بيننا.

كما ترى مجموعة من العضوات ان هناك تهميش واضح لهن ، ويتم احيانا استخدام الألفاظ النابية والكلمات البذيئة لإحراج النساء ، كذلك لا يتم اعلامهن بالدعوات الموجهة للمجلس بشكل عام او الموجهة للنساء بشكل خاص ، ولكنهن يتابعن الدعوات باستخدام علاقاتهن الشخصية ليتمكن من المشاركة.

وتذكر احدى العضوات هذه القصة ( شاركت في نشاط بقرية ما بحضور رئيس البلدية و معظم اعضاء المجلس البلدي ، فتأخر

الاحتفال لغاية الساعة العاشرة والنصف ليلا . فطلبت من الرئيس توفير سيارة لي لأعود الى قريتي فرفض قائلا: ( دبري حالك ) . فبكيت امامه وامام الأعضاء دون جدوى . فقامت زميلتي بالاتصال بزوجها من قرية اخرى لإيصالنا ) .

اما في احدى البلديات التي يفوق فيها عدد النساء عن عدد الرجال . حيث يبلغ عدد النساء ٤ في حين يبلغ عدد الرجال ٢ . فقد ذكرن ان هناك تقبل كبير من الأعضاء اما الرئيس فلا يتقبلنا ابدا وقد ارسل لنا كتاب يمنعنا من الاشتراك بدورات تدريبية . ( وهو يحترم وجودنا حين يريد موافقتنا على قرار ما . لأنه يعتقد ان اقناعنا اسهل من اقناع الرجال . ويهددنا اذا لم نوقع بأنه سيحضر الموافقة من الوزير . لذلك نضطر للتوقيع . اننا نشعر اننا محاصرات وعلينا ضغوط من المجلس ومن الرئيس بالتحديد . لذلك عطاؤنا محدود ) .

واشير هنا انه بالرغم من ان عدد النساء يفوق عدد الرجال . الا انهن لم يتفخن على اي قرار او قضية تطرحها اي منهن . اضافة الى انهن يغيرن رأيهن خلال اجتماع المجلس البلدي . بناء على طلب الرئيس او تتغيب احدهن لابطال ما تم الاتفاق عليه مسبقا . مما يدل على عدم التعاون بينهن .

وفي بلديتين من بلديات الجنوب ابدت العضوات الرضى الكامل من تقبل المجلس البلدي لهن . وذلك لوجود تقبل كبير من المجتمع للمرأة بشكل عام . حيث ان المرأة لها مشاركة فاعله في المجتمع من خلال الجمعيات . وبالتالي فان اي مشكلة تحدث او اي معارضة من المجلس لا تكون لهن لأنهن نساء بل لأن الموقف يستدعي ذلك . وترى العضوات ان لهن حضور حيث يستمع المجلس لأرائهن ومقترحاتهن ويستشيرهن . وقد عارضت عضوة احدى القرارات فاحترموا ذلك ولم يؤثر ذلك على علاقتها باعضاء المجلس او الرئيس . كما تم تعيين احدهن كناطق اعلامي باسم البلدية . وهي ترافق الرئيس في معظم اللقاءات الرسمية . وترى عدد من عضوات المجالس البلدية ان بعض اعضاء المجلس يتقبلنهن والبعض الآخر يهملهن وهذا يعود الى شخصية الفرد نفسه .

وفي احدى البلديات التي يبلغ عدد العضوات فيها ست . وعدد اعضاء المجلس ثلاثون . ذكرت العضوات انهن لا يشاركن ابدا . الا واحدة منهن تشارك في الحوار بصوت مرتفع وتصرخ احيانا ( وحسب رأيهن دون معنى او فائده ) لأن الاصغاء في المجلس مفقود . والرجال لا يحترموا حرمة المجلس و يستخدموا الفاظ بذيئه . و يعتبروا انفسهم ضليعين العمل البلدي . و اردفت احدها وبموافقة الجميع ( قد يكون ذلك صحيح . فهم لديهم معلومات اكثر وبالتالي لا نستطيع ان نناقش . نحن نشعر اننا ضعفاء . واذا اردنا ابداء رأي ما . فاننا نحبط بسبب الاسلوب المستخدم معنا ) .

كما سبق . نستنتج من وجهة نظر العضوات . ان هناك تهميش وعدم تقبل من رؤساء واعضاء المجالس البلدية للنساء بشكل عام . وبشكل خاص في البلديات الكبرى التي تمت مقابلة العضوات فيها . مع وجود تفاوت بين بلدية واخرى . وبين امرأة واخرى . وبين الاعضاء في المجلس البلدي الواحد . ولكن يجب ان نشير هنا الى تجربة فريدة في بلدية معان الكبرى . حيث قام الرئيس بتفويض بعض من صلاحياته الى معظم اعضاء المجلس البلدي . فتم تفويض صلاحيات الى العضوات في قسم الزراعة وقسم الصحة والسلامة العامة . كما فوض اخرى لمتابعة الاجارات مع محامي البلدية . وقد واجهن صعوبه في البدايه مع رؤساء الأقسام . فقد اخذ احد رؤساء الأقسام اجازة لمدة شهر كوسيلة لرفضه ان ترأسه امرأة وتقوم بمتابعته . ولكن رئيس البلدية صمم على قراره . فاضطر الى تقبل الأمر . وتعتقد العضوات انهن استطعن ان يتجاوزن المشاكل التي واجهنها .

## السؤال الثاني: هل تواجهن صعوبات في العمل مع المجلس البلدي . مع الموظفين . مع المجتمع المحلي ؟

لقد بينت الدراسة ان العضوات يواجهن صعوبات كثيرة في العمل مع المجلس البلدي . مع اختلاف تلك الصعوبات من بلدية الى اخرى . ومن عضوة الى اخرى . كما بينت الدراسة ان هناك عدد محدود منهن لا يواجهن صعوبات اطلاقا . وهن من البلديات التي يوجد تقبل للمرأة اصلا في مجتمعهن المحلي . وان الصعوبات التي يواجهنها لا تختلف عن الصعوبات التي يواجهها الرجل .

## ومن اهم الصعوبات التي تواجهها العضوات في معظم البلديات وحسب الاولوية:

١ . عدم توفر مواصلات:

ان عدم توفر المواصلات يحول دون حضور الاجتماعات والنشاطات او الورش التدريبية التي تعقد خارج البلدية . و احيانا داخل

البلديه اذا كان الوقت الذي يعقد فيه النشاط متأخرا. فالقانون لا يلزم البلديه بتوفير المواصلات للاعضاء . كما ان وسائل المواصلات غير منظمه وغير متوفره دائما خاصة في المناطق الريفية اضافة الى أن المواصلات تكون مكلفة احيانا.

٢. صعوبات شخصيه:

ان الحديث امام الرجال يجرح بعض العضوات . حيث انهن في الاجتماع الأول او الاجتماعات الأولى للمجلس حاولن ان يناقشن . ولكن عندما بدأ الرجال بالناقشه . فضلن الصمت لاحقا . لأنهن يشعرن ان كلامهن غير مسموع. وقد ذكرن ان العضوة تتبنى احيانا فكرة معينه وتدافع عنها بقوة . وعند التصويت تغير رأيهما.

٣. عدم الثقة بقدرات النساء:

ان توزيع الأعضاء على اللجان يتم في بعض البلديات اختياريا . ولكن في بلديات اخرى يكون دون اخذ رأيهم . لذلك تبين انه يتم رفض انضمام النساء لبعض اللجان . وذلك بسبب الحكم المسبق من الرجال على عدم مقدرتها ومعرفتها . ك لجنة التخمين مثلا . واذا صممت العضوة على الانضمام لأي لجنة من اللجان التي تعتبر حكرا على الرجال . فان رأيها يعتبر استشاريا ولا يؤخذ به.

كذلك يتم التقليل من قدرات المرأة . بأن يأخذ الأعضاء القرار عن العضوات في المشاركة او عدمها في قضايا واعمال مختلفة . مدعين ان هذا عمل الرجال . فاذا تم الاحتجاج عليهم يقولوا ( لا تستطيعي القيام بذلك . هذا من عمل الرجال ).

٤. صعوبات ماليه:

ان عدم توفر المال اللازم يحول دون حضور بعض العضوات الجلسات . وكذلك الدورات التدريبية او النشاطات والاحتفالات التي تحدث في المجتمع.

٥. التهميش من قبل اعضاء المجلس:

يحاول الاعضاء الذكور احباط النساء عند الحديث . او عند طرح مبادرة ما. او عدم دعوتهن الى المشاركة في تلبية الدعوات الموجهة الى المجلس البلدي معتبرين ان ذلك حكرا على الرجال.

٦. عدم توفر مكتب للعضوات في المناطق . وكذلك عدم توفر مكتب للعضوات في مركز البلديه.

ان الرجل الذي فاز في منطقة ما في البلديات الكبرى . يعتبر العضو الممثل للمنطقه . وبالتالي يتم توفير مكتب له . في حين ان المرأة التي تسكن في نفس المنطقه وفازت عن طريق الكوتا . لا يتم توفير مكتب لها.

( فالكوتا تعتبر حموله زائدة ) . وبالتالي هو ( العضو الممثل للمنطقه ) الذي يسمح لهن باستخدامه او لا. كذلك فان العضوات في معظم البلديات يعانين من عدم توفر مكتب مشترك لهن في البلديه لمقابلة المراجعين . في حين يتم توفير مكتب لكافة الأعضاء . مما يحول دون مراجعة النساء لهن . وذلك بسبب الثقافة المجتمعية.

٧. تمييز ما تقوم به المرأة الى الرجل:

احيانا تنظم العضوة نشاطا ما . وعندما يحين الحديث مع وسائل الاعلام للاعلان عن ذلك . يعطى هذا الدور للرجال . وبالتالي يتم تسليط الضوء على النشاط وكأنه اجازا للرجال وعند الاحتجاج على منعهم من الحديث مع وسائل الاعلام باسم البلدية . كان الرد ( انقطعوا الزلم ) .

٨. يعمل اعضاء المجلس على التقليل من أهمية وجود المرأة في المجلس فعندما يتم طلب خبرة في امر ما . يقلل اعضاء المجلس والرئيس من خبراتهم . ولا تتم استشارتهم.

٩. عدم تلبية طلبات النساء مما ادى الى احراجهن مع المواطنين . في حين يتم تلبية مطالب الرجال. فمثلا توفير حاويات . او توفير بدل مواصلات للمشاركة في دورات تدريبية . او تعيين موظفين كعامل وطن مثلا ( عامل نظافه ).

١٠. محدودية الصلاحيات:

ان القانون لا يمنح عضو البلدية صلاحيات ، وبالتالي لا يتعاون الموظفون معهن في بعض الدوائر . فالموظف يعلم ان صلاحيات الأعضاء محدودة . سواء رجالا او نساء . ولكنه يهاب الرجل . ويلبي طلباته لاعتبارات كثيرة.

١١ . الثقافة الذكورية لدى بعض الأعضاء:

يحاول بعض الاعضاء ان يحول دون مشاركة المرأة في مؤتمرات خارج البلاد . او توليها منصب نائب رئيس لجنة ما.

١٢ . تعدد ادوار المرأة:

ترى بعض العضوات ان مسؤولياتهن الأسرية تشكل صعوبه في قيامهن بدورهن بفاعلية كعضوات في المجالس البلدية.

١٣ . معارضة العضوات لبعضهن البعض . سرا او علانية . مما يحول دون تحقيق إنجازات افضل . وترى العضوات انهن يحكن الدسائس ويتسببن بالمشاكل لبعضهن البعض.

١٤ . عدم وجود اجهزه صوتيه داخل غرفة الاجتماعات مما يحول دون مشاركتهن . وهن لا يتحدثن ولا يناقشن . لأن عليهن ان يتحدثن بصوت مرتفع . وذلك مرفوض اجتماعيا . ( سأصبح نوريه لو رفعت صوتي . لذلك اُحفظ دائما ولا اشارك في الحوار والمناقشة ) .

١٥ . الصعوبات التي تواجهها العضوات مع الموظفين.

تواجه العضوات صعوبات مع الموظفين اهمها رفض الموظفين تلبية طلباتهن دون الرجوع للرئيس . وقد اضفن ان الموظف يدرك انه ليس من صلاحيات الأعضاء التدخل بعمل موظف البلدية وبالتالي لا يتعاون معهن . وهن على علم بان ذلك ليس من مهامهن . و لكنهن وجدن ان الموظف يلبي طلبات الاعضاء الذكور . مما جعلهن يشعرن بالاستياء نظرا لان ذلك يتسبب باحراجهن امام المواطنين.

١٦ . الصعوبات التي تواجهها العضوات مع المجتمع المحلي.

ان بعض العضوات يشعرن بالاحراج مع المجتمع المحلي . لأنهن لم يقدمن خدمات اطلاقا لمناطقهن . و ترى بعض العضوات ان طلبات المواطنين لا يستطيعن تلبيةها . لأنهم يركزون على التعيينات . وهن غير قادرات على ذلك . ومن المطالبات الأخرى للمواطنين المطالبة بالغاء الخالفات . او تخفيض رسوم . وهذه أمور غير قانونية . فالمواطن يعتقد أن عضو المجلس البلدي لديه صلاحيات كبيرة . ومع ان العضوات غير مقتنعات بهذه المطالبات الا انهن يتابعن قضاياهم تلبية لرغبة المواطنين (( المطلوب منا تسكير فواتير )) أي مقابل انتخابنا ومنحنا أصواتهم . وفي بلديات اخرى تتم معاتبة العضوات نظرا لعدم تقديم خدمات لمناطقهن . حيث يرفض الرئيس تلبية طلبات العضوات . لذلك نجد ان هناك عضوة تقدم خدمات للمواطنين من جيبها الخاص.

### السؤال الثالث: هل تدعمن بعضكن البعض؟

” المرأة لو عانقت الشمس لا تصوت لها المرأة ” مقولة عضوة فازت بالتنافس وتعمل بفاعلية في المجلس البلدي.

بينت الدراسه ان بعض العضوات في بعض البلديات يحاولن ان يدعمن بعضهن ( نحاول أن نكون فريق واحد فعلينا أن نثبت جدارتنا ) . ولكنهن جميعا يؤكدن ان التنافس موجود بينهن بشكل كبير في حين ان العضوات في معظم البلديات لا يدعمن بعضهن البعض . وان كان هناك دعما فهو محدود جدا . وهناك امثله على ذلك:

- يبلغ عدد مجلس بلدية ما سته أعضاء . ( ٤ اناث . ٢ ذكور ) اضافة الى الرئيس . اي ان القرار سيكون للنساء . و عندما ارادت احدها ترشيح نفسها لتكون نائبة للرئيس عارضتها زميلاتها.
- ( وهن الآن ناديات على ذلك ) . كما تكرر ذلك في اكثر من بلديه.
- تمت المعارضه من العضوات حين تم تفويض زميله لهن بصلاحيات اضافيه.
- ترى بعض العضوات ان طبيعة المرأة لا يمكن ان تدعم المرأة . فهي تغار من زميلتها . و احيانا تكرهها . وبالتالي لا يوجد اي تعاون او دعم بينهن . وفي احدى البلديات تم ترشيح امرأة لحضور مؤتمر ما . فاحتجت احدى زميلاتها ولكن المجلس اقر مشاركتها .

وعندما خرجن من الجلسة . حدثت مشادة بينهما وصلت الى صفح احداهن الأخرى. اضافة الى الشائعات التي لاحقت عضوة تم ترشيحها لمؤتمر خارج البلاد . مما دعاها الى الاستنكاف عن السفر . وقد تبين لاحقا ان مصدر الشائعات زميلاتها.

• من الأمثلة على دعم المرأة للمرأة ان احدى العضوات قامت بتنفيذ يوم طبي مجاني فقدمت زميلتها كل امكاناتها للدعم.

### السؤال الرابع: هل تتواصلن مع الموظفين و الموظفات؟

بينت الدراسة ان التواصل بين معظم العضوات والموظفين محدود بدرجة كبيرة ويعود ذلك للقانون الذي يحول دون ذلك . وقد قام عدد من رؤساء البلديات بالتأكيد على الأعضاء بعدم الجلوس في مكاتب الموظفين أو التدخل في مهامهم . مؤكدا ان ذلك ليس من مهام المجلس البلدي . في حين اننا نجد ان بعض العضوات يحاولن التواصل مع الموظفين نظرا لوجود قرابة او صداقة او صلة اخرى.

اما في البلديات التي يتم التواصل بين العضوة والموظفين . فأحيانا الموظفين يرفضوا ان يتم التدخل بعملهم. وأحيانا يتواصل الموظفون مع الأعضاء لتحقيق مطالب لهم . وغالبا ما يكون الإتصال مع العضوات . وقد يكون ذلك لاعتقاد الموظفين ان العضوات يتعاطفن معهم اكثر من الأعضاء. حيث ذكرت احدى العضوات انها تدعم الموظفين الذين يطالبوا بسلفة لأنها تعلم حاجتهم.

### السؤال الخامس: هل تتواصلن مع المجتمع المحلي؟ كيف؟

حرصت العضوات على التواصل مع المجتمع المحلي للتعرف على احتياجاته . وبأساليب مختلفة منها:

- المشاركة بالمناسبات الاجتماعية داخل البلدية.
- ورشات عمل تعقدها البلدية من خلال الجمعيات.
- من خلال التواجد في الأسواق أثناء الحركة داخل البلدية.
- تشارك العضوات في كل المناسبات التي يتم دعوتهن لها من افراح واتراح . مما يتيح لهن التواصل مع المجتمع المحلي.
- تشارك العضوات في ورش العمل التي تنفذ بالتعاون بين البلدية والمؤسسات الأخرى.
- يتم التواصل بينهن وبين المواطنين وخاصة النساء من خلال النشاطات التي تنفذها الجمعيات التي ينتمين لها كعضوات او رئيسات.
- الاتصال الهاتفي: تحاول بعض العضوات الاتصال الهاتفي مع المواطنين . كذلك يتصل المواطنين بهن.
- تقوم بعض النساء بدعوة المجتمع المحلي لنشاطات ثقافية من خلال اللجنة الثقافية في البلدية.
- يتم التواصل من خلال الزيارات المنزلية المتبادلة بين العضوات وبين المواطنين.

( إحدى العضوات: هناك خلل في علاقتنا . انهم يزوروننا في المنزل . و لزيارات لا تكفي يجب إيجاد آلية للتواصل مع الجمهور مثل تشكيل لجان أحياء . ولكن واجهتنا مشاكل من المجلس و المجتمع المحلي في تشكيل اللجان . لذلك يجب أن يتم تخصيص يوم لقاء مفتوح مع الناس والمجلس موجود . بحيث يتم الإعلان عنه بانتظام ).

### السؤال السادس: ما القضايا التي تحظى باهتمامكم ( الأمور التي تعتبرها اولوية )؟

بينت الدراسة ومن وجهة نظر العضوات . ان المرأة اضافة الى اهتمامها بالقضايا التي تعتبر من مهام المجلس البلدي . فانها تهتم بكافة القضايا التي تمس المواطن كالتعليم والصحة والفر والبطالة . فبالرغم ان هذه القضايا لا تعتبر من مهام المجلس البلدي . ولكن الحس بالمسؤولية باتجاه المجتمع يدفعهن للاهتمام بكافة الامور التي تمس المواطن.

اضافة ان المواطنين يعتقدوا ان عضو المجلس البلدي مسؤول عن كافة القضايا والخدمات في المؤسسات الموجودة ضمن حدود البلدية. ونجد ايضا ان اهتماماتهن تختلف من بلدية الى اخرى . ومن عضوة الى اخرى في البلدية نفسها . ولكن هناك امور مشتركة تحظى باهتمامهن جميعا . كالاتمام بالنشاطات الاجتماعية . و النواحي الجمالية والبيئة والنظافة . وكذلك الاهتمام بالنواحي الانسانية.

ومن القضايا الأخرى التي تهتم بها العضوات ، البنية التحتية والخدمات العامه ، كالصرف الصحي والانارة وتعبيد الطرق ، واقامة مشاريع استثمارية لتساعد في حل مشكلتي الفقر والبطالة التي تعاني منها البلديات المختلفة.

### ويمكن ان نصنف القضايا التي تهتم بها عضوات المجالس البلدية كما يلي:

اولا: خدمات المواطنين:

تهتم العضوه بمتابعة قضايا المواطنين ، كتركيب وحدة انارة ، او المطالبة بتعيين موظفين او متابعة معاملات لهم داخل البلدية ، تعبيد الشوارع ، النظافة ، والتنظيم.

ثانيا: المحور الاجتماعي:

تهتم العضوه بالمشاركة بالاحتفالات التي تكون في بلديتها ، كما تهتم بتنفيذ نشاطات مختلفة في المناسبات الوطنية والاعياد الدينية وعيد الأم ويوم المرأة العالمي ، وغيرها من المناسبات.

ثالثا: المحور البيئي:

تهتم معظم العضوات بالمحافظة على البيئه سواء بمتابعة نظافة الشوارع والحاويات ، وكذلك الاهتمام بتجميل الشوارع كزراعة الأشجار مثلا ، ورفع الوعي لدى المواطنين بأهمية الحفاظ على البيئه ، فمثلا العضوات في بلدية الأزرق الجديده ينفذن ورش تدريبية حول مخاطر مكب النفايات والغازات التي تنبعث منها والمادة السائلة التي يتم إلقائها عشوائيا فتختلط بالمياه الجوفية وبالتالي التأثير على صحة المواطنين.

كذلك تهتم العضوات باجراء حملات للقضاء على البعوض والحشرات. وقد قدمت احدى العضوات اقتراحا بهذا الخصوص وهو توحيد وقت عملية الرش في كافة المناطق ليتم القضاء كليا على الذباب والبعوض.

رابعا: المحور الثقافي:

نشر الثقافة وذلك بعقد نشاطات ، اجتماعات ، لقاءات ، محاضرات وندوات تشمل كافة المواضيع. كذلك تهتم العضوات بكتبات الأطفال اولا ، ثم المكتبات العامه.

خامسا: المحور الترفيهي:

تهتم العضوات بالمطالبة بانشاء حدائق للأطفال ومنتزهات ومراكز للشباب.

سادسا: المحور الاقتصادي:

نظرا لما تعانيه البلديات من اعباء ماليه ، ونظرا لما يعانيه المجتمع من الفقر والبطاله ، فإن بعض العضوات يقترحن انشاء مشاريع استثمارية يعود ريعها للبلديه ، وبالتالي يتم توفير فرص عمل للمواطنين. كما تهتم النساء بانشاء اسواق شعبيه.

سابعا: السلامه العامه والمرور:

ذكرت مجموعه من العضوات انهن يتابعن قضايا المرور للمحافظة على سلامة المواطنين ، وذلك بانشاء مطبات امام المدارس.

ثامنا: قضايا المرأة:

يمكن الاشاره هنا ، ان اثنتين من العضوات فقط ، ذكرتا قضايا المرأة دون ان يتم طرح السؤال مباشرة ، حيث اشارت عضوة بلدية الأزرق الجديدة ، انهن استطعن أن يحصلن على مشروع من وزارة البلديات (( مشروع خياطة بقيمة ٣٠٠ ألف دينار)) وهذا المشروع سيكون تابعا للبلدية والغالبية العظمى من المستفيدين ستكون من النساء ، اضافة الى الأرباح التي ستجنيها البلدية. فيما اشارت عضوة بلدية الأغوار الجنوبيه الى اهتمامهن بتوفير مشاريع انتاجية للنساء ، وقد استطعن انشاء مشروع تعمل به ١٢ امرأة ، اي انهن يخدمن ١٢ اسره.

اما بقية العضوات فلم يقدمن خدمات او يطرحن افكارا خاصة لخدمة المرأة ، الا عندما تم طرح السؤال مباشرة عما قدمنه او طالبن به للمرأة ، فاجابت عضوة في احدى البلديات ، انهن يتطلعن لإنشاء حضانه لأطفال الموظفات ، كذلك انشاء مخيطة للسيدات.

فيما اجابت احدى العضوات في بلدية اخرى ان الاهتمام بقضايا المرأة يكون من خلال الجمعيات حيث تعمل على عقد محاضرات وورشات عمل ودورات تدريبية للنساء لرفع الوعي لديهن في قضايا الصحة الإيجابية والدينية واكسابهن مهارات كالتجميل والخياطة ، كما تقوم الجمعيات بتنفيذ مشاريع انتاجية لتشغيل النساء ، اما من خلال البلدية فلا يوجد اهتمام بقضايا المرأة.

تاسعا: الصرف الصحي:

تهتم العضوات بالصرف الصحي ، نظرا لان نسبه كبيرة من البلديات لا يوجد بها شبكة صرف صحي ، فهن يتابعن ذلك باهتمام.

عاشرا: قضايا مختلفه:

تهتم العضوات بمحور التعليم ، كالتواصل مع وزارة التربية لتوفير اساتذة ، ومتابعة المدارس سواء بتنظيف الخزانات فيها او جميلها ، كذلك متابعة الوزارات المختلفه لتقديم خدمات للمواطنين. و تهتم عضوات بلدية الأغوار الجنوبية بعمالة الأطفال.

احدى عشر: المحور السياسي:

بينت الدراسه ان بعض العضوات غير مهتمات بالقضايا السياسيه ولا يرغبن بالحديث عن السياسه ، فعند طرح السؤال حول اهتمامهن بالشؤون السياسية ، اجابت احدى العضوات انها مسجله في أحد الأحزاب ولكن لاتشارك باية نشاطات نظرا للفكرة السلبية السائدة عن الأحزاب ، كما اجابت اخريات ، نحن نهتم بالقضايا الخدمتية وليس السياسية ، و اجابت اخرى ان على المرأة ان تهتم بمنزلها اولا ، وقد اضفن انه لا علاقه للعمل البلدي بالسياسه ، نحن هنا لخدمة المواطن. ( الله يخليك يا دكتوراه ، بعدينا عن السياسه ، شو بدنا فيها ) .

فيما اجابت اخرى ان المناطق النائيه بعينه عن الأحزاب ، وقانون الأحزاب يشترط توفير ٥٠٠ شخص ، وهذا غير ممكن ، وهنا يمكن ان نلمس ان بعض العضوات قد يكون لديهن اهتمام بسيط بالمحور السياسي.

### السؤال السابع: ما هي المقترحات التي قدمتموها او المبادرات او المطالبات التي قمتم بها خلال الفترة الماضية؟

قدمت بعض العضوات مقترحات ولكن لم يتم تنفيذ نسبه كبيره منها ، في حين ان النسبة الأكبر لم تقدم اي اقتراح للمجلس.

ومن المطالبات التي طالبت بها العضوات:

- انشاء مطبات امام المدارس.
- التواصل مع مديرية الأشغال العامه والخدمات المشتركه لفتح وتعبيد طريق.
- توحيد عملية الرش لمكافحة البعوض والذباب.
- تنظيم عملية تعبيد الشوارع.
- اقامة مشاريع تنمويه ، وقد بدأت احدى البلديات بالعمل على انشاء مشتل وكذلك انشاء مركز لتدريب وفرز الخضار.
- انشاء حديقة للأطفال.
- انشاء صندوق ادخار للموظف.
- مشروع حيوي لمنطقة البارحه ( العاب ترفيهيه ) .
- حضانه للأطفال موظفات البلدية.
- انشاء حديقة عامه.
- التواصل مع القطاع الخاص لتوفير فرص عمل.

### السؤال الثامن: ما مقترحاتك لتفعيل دورك بشكل افضل؟

قدمت العضوات عدة مقترحات ليكون لهن دورا اكبر في المجلس البلدي:

- تعديل القانون بحيث يكون دور عضو مجلس البلدي تنفيذيا وليس استشاريا.

- أن يكون للعضوة اجازة امومة.
- عقد دورات تدريبية للعضوات بعدة مواضيع ، منها اللغة الانجليزية ، والحاسوب ومهارات الاتصال والتواصل ، ومهارات الاقناع ، وغيرها.
- ان تقوم اللجنة الوطنية للمرأة بمتابعة العضوات ، وذلك بتعيين ضابطة ارتباط في اللجنة ليتم التواصل معها.
- ان تقوم وسائل الاعلام بالتركيز على العضوات ومتابعتهن.
- اعداد دراسات خاصه بعضوات المجالس البلديه لدعم المرأة.
- ان يتم تحديد راتب لكل عضوه ، واشراكها بالضمان الاجتماعي ، وكذلك اشراكها بالتأمين الصحي.
- استحداث مكتب داخل البلديه ، خاص بالنساء.
- تعيين نساء في مبنى البلديه ، حيث لا يوجد اي موظفه في بلدية القطرانه ، مما حال دون متابعة العضوات حضور الجلسات.
- عقد برامج توعيه للفتيات في منطقة القطرانه في كافة المواضيع.
- زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء ، بحيث تصبح نسبة النساء في المجلس ٥٠٪.
- المركزيه: ان القرارات يجب ان تكون من الوزارة ، فمقترحات المرأة مرفوضه من الرئيس.
- ايجاد آليه لبناء علاقه بين المجتمع المحلي والبلديه.
- عقد ورش عمل لكافة اعضاء المجلس ليصبح هناك تآلف بين الجميع و وليكون هناك تقبل للنساء.

اما نتائج مقابلة العضوات اللواتي فزن بالتنافس ، او العضوات اللواتي تمت مقابلتهن على انفراد فقد اوضحت النساء اللواتي فزن بالتنافس انهن يشعرن بثقة اكبر من النساء اللواتي فزن بالكوتا ، فهن ليسن اضافة على المجلس ، وبالتالي الأعضاء من حولهن لا يقللوا من وجودهن او مشاركتهن ، كما انهن يتحملن مسؤوليه منطقة ، فهن يمثلن تلك المنطقة ولا يوجد معهن عضو آخر فيها. ولكنهن يواجهن معظم الصعوبات التي ذكرت سابقا.

### ثانيا :نتائج المقابلات التي اجريت مع رؤساء البلديات:

تم اجراء مقابلات مع مجموعة من رؤساء البلديات والبالغ عددهم ( ٩ ) رؤساء ، للتعرف الى وجهة نظرهم في:

١. التعرف الى فاعلية المرأة ومشاركتها في المجلس البلدي.
  ٢. التعرف الى القضايا التي تهتم بها المرأة والأمور التي تركزعليها وتطالب بها.
  ٣. تقديم مقترحات لتعظيم دور المرأة في المجلس البلدي.
- وقد تم اجراء مقابلات مع رؤساء البلديات التاليه: ( بلدية مادبا الكبرى ، بلدية السلط الكبرى ، بلدية معان الكبرى ، بلدية اربد الكبرى ، بلدية الكرك الكبرى ، بلدية النسييم ، بلدية العارضة الجديد ، بلدية طبقة فحل ، بلدية الحسا ).
- يرى معظم رؤساء البلديات اهمية مشاركة المرأة كعضوة في المجلس البلدي ، فهي عنصر هام في المجتمع ويجب ان تكون مشاركة في كافة المجالات ، ولكنهم يعارضوا الطريقة التي وصلن بها وهي الكوتا ، وقد ابدى الرؤساء رضاهم عن مشاركة اللواتي فزن بالتنافس ، وبالتالي يعتبروا ان المرأة يجب ان تصل الى هذا الموقع بالتنافس لتدرك اهمية هذا الموقع وليس لأن الفرصه سانحة للفوز كعضو مجلس بلدي.

ويقول رئيس بلدية كبرى ( ان العضوة الوحيدة التي تعتبر موجودة بالمجلس البلدي هي التي فازت بالتنافس ، فعملها بالمجلس لا يختلف عن عمل الرجال بل تفوقهم ، لذلك ادعوها دائما للمشاركة في كثير من النشاطات ولتمثيل البلدية في مجالات كثيرة ، ان مطالباتها وتعليقاتها تصب في المصلحة العامة ، اما الأخريات فقد فزن بالكوتا ولا يعرفن سوى التوقيع دون قراءة مايقوعن عليه ، وذلك للحصول على المكافأة ، كما ان مطالباتهن تصب في قضايا شخصية ).

واشير هنا ان الحديث المذكور اعلاه قد تكرر باساليب مختلفة على لسان عدد من رؤساء المجالس البلدية.

### السؤال الأول: هل تقوم العضوات بدورهن بفاعلية في المجلس البلدي؟

يعتبر معظم رؤساء البلديات ان تجربة النساء في البلديات ضعيفه ، فهن لا يعرفن صلاحيات المجلس البلدي ، وبالتالي لا يعرفن ما هو مطلوب منهن ، فمعظمهن لم يكلفن انفسهن بقراءة المهام المطلوبه منهن ، بالرغم من ان معظم النساء في البلديات

الكبرى مؤهلات اكاديميا ، ولكن ذلك لم ينعكس على ادائهن او مناقشاتهم في الاجتماعات ، بل من الملاحظ انه لا يوجد عمق في المناقشة وطروحاتهم دائما ضحله . كما اشار معظم الرؤساء ان النساء ملتزمات بحضور الجلسات ، ولكن في حال تغيبهن فانهن يطالبن بتسجيلهن على قائمة الحضور ليحصلن على المكافأة ، وهن ايضا يلتزمن بحضور اللجان الرئيسية للحصول على المكافأة ، في حين يتغيبن عن اللجان الأخرى ، وهذا لا ينطبق على كافة العضوات .

كما ذكر رئيس بلديه كبرى ، ( بالرغم من ان جميع العضوات مؤهلات اكاديميا ولكن نعتقد ان الحياء قد يكون السبب الذي يحول دون مشاركتهن بالمناقشه ، فقد تمر خمس جلسات او اكثر دون ان يتحدثن ، باستثناء احدهن ، حيث تشارك في الحديث دون ان تعرف الموضوع المطروح للمناقشه ، و يشهد الجميع انها لم تطرح فكرة او رأي يستفاد منه ) ( لقد ذكرت زميلاتها ذلك سابقا حين تمت مقابلتهن ) .

وقد اجاب رئيس بلديه كبرى: في المجلس البلدي ٤ نساء احدهن فازت بالتنافس ، وهي العضوة الوحيدة الكفوّه علميا وعمليا ، وتعمل بجديه ، اما الكوتا ( مثل الولد الصغير الذي يمسك ابوه بيده ليكتب ، وهي توقع دون ان تقرأ وتعرف على ماذا توقع ) . واضاف هن لا يعرفن صلاحياتهن ، ولم يقرن الأنظمة والقوانين بالرغم انه قد تم توزيعها على كافة الأعضاء منذ البدايه .

وقد ذكر معظم رؤساء البلديات ، ان الغيرة و الصراع بين النساء والمناكفات بينهن والنميمة ، التي كانت سببا في خلق المشاكل في العمل ، ساعدت في عدم تعاون الآخرين معهن . فقد كان من المتوقع ان يتعاون ويشكلن قوة داخل المجلس ، ولكن ما حدث عكس ذلك .

في حين يرى رئيس بلديه من الفئة الثالثه ( ان هناك تفاوت في ادائهن ، ولكن بشكل عام فإن النساء اقل فسادا و اكثر التزاما بحضور الجلسات من الرجال ، ولكنهن لا يحضرن اجتماعات اللجان وقد يكون ذلك بسبب الأهل ، كما ان هناك تعاون بينهن ولا يتسببن بحدوث مشاكل في البلديه ) .

وقد اكد عدد من رؤساء البلديات ، انه عندما يتم تكليف العضوة بمهام معينه فهي تقوم بها ، فمثلا قام احد الرؤساء بتكليف محاميه ( احدى العضوات ) باعادة دراسة الدائرة القانونيه . كما فوض احد الرؤساء مهامه للعضوات في اقسام معينه ، ولكنه اشار انهن يحاولن العمل وهن افضل من السابق ، ولكنهن بحاجة الى تدريب ، وقد تسببن بحدوث مشاكل مع الموظفين . و ذكر رئيس بلديه كبرى انهن يحملن القرار على الموضوع من الخارج ، اي انه يتم التأثير على قرارهن قبل الدخول الى الاجتماع ، كما ان العاطفه تتحكم بهن فيطالبن بما يتعارض والقانون .

## السؤال الثاني: ماهي الأمور التي تركز عليها العضوات؟

بين رؤساء البلديات ان معظم العضوات وكذلك الأعضاء ، لا تنصب مطالبهم على مصلحة عامه ، بل على القضايا الشخصية ، ولكن كان من المتوقع من النساء ان يركزن على الخدمات العامة بدلا من الخاصة ، ولكن الرؤساء وجدوا ان العضوات يطالبن ان يكن اعضاء في لجنة ما ، كلجنة الموظفين مثلا او الاستملاك ، ليتبين بعد ذلك وجود مآرب شخصيه لهن ، حيث تبين انه بعد انتهاء مصلحتهن في اللجنه ، او انهن لم يحققن اي فائدة شخصية ، وخاصة ان هذه اللجان لا يصرف لها مكافآت فانهن يستنكفن عن الحضور .

ويمكن ان نلخص الأمور التي تركز عليها معظم العضوات من وجهة نظر الرؤساء بما يلي:

ماهو وضع الأعضاء الذكور بالنسبة لهذا؟

- القضايا الشخصية والعائلية ، كتوفير سياره للمشاركة في ورشة تدريبيه او تطالب بالمكافأة الماليه التي تصرف للأعضاء في حال تغيبها عن الجلسه ، وقد طالبت احدى العضوات ان يتم تعيينها مديرة للمنطقه ، وهذا مناف للقانون ، كذلك يطالبن بوحداث اناره او ترفيت الشارع الذي تقطن به اسرتها او اسرة اهلها اذا كانت متزوجه .

- التعيينات: تطالب العضوات دائما بالتعيين بالرغم من معرفتهن بعدم حاجة البلدية لذلك .

- نقل الموظفين: تتدخل العضوات بالتنقلات التي تجريها البلدية . وتحاول ان تطالب بنقل اقاربها او اصدقائها.
- خدمات للمناطق: نادرا ما يطالبن بخدمات للمناطق . باستثناء ملاحظات عابرة تتعلق بالبيئة والنظافة. واحيانا يحرجن الرئيس والاعضاء مع المواطنين . حيث يطالبن بأمر غير قانونيه.
- الثقافة: بين رئيس احدى البلديات ان كافة العضوات صممن ان يصبحن اعضاء باللجنة الثقافية وقد اضاف: ( مع العلم انهن غير مثقفات . وهن لا يعرفن حتى قانون البلديات ).
- ويمكن ان نذكر هنا الى ان بعض الرؤساء اشاروا الى ان الأعضاء الذكور لا يختلفوا كثيرا عن العضوات في طلباتهم . ولكنهم اكثر التزاما في العمل في جميع اللجان . كما انهم لا يطالبوا بتوفير مواصلات لهم . وقد يكون ذلك بسبب اقتنائهم سيارة خاصة . اوسهولة الوصول الى وسيلة نقل خاصة او عامة . في حين ان الثقافة الاجتماعية تقيد المرأة في ان ترافق زملائها.

### السؤال الثالث: هل قامت العضوات بتقديم مقترحات بناءة او مبادرات؟

- أجاب معظم الرؤساء ان مقترحات النساء او مداخلاتهن بديهيه ومكررة . في حين اجاب احدهم: ابدا . لم يتم طرح اي مبادره. قال احد الرؤساء:
- ( كنت اتمنى ان تقترح احداهن اقتراحا او تقوم بمبادرة ما ).

### السؤال الرابع: ما هي مقترحاتكم لتعظيم دور عضوات المجلس البلدي؟

- ان معظم رؤساء المجالس البلدية مع الغاء الكوتا فهم يروا ان فوز امرأة واحدة بجداره بدلا من اربع او ست نساء سيعكس صورته ايجابيه عن المرأة. ما عدا رئيس بلديه واحد . ذكر انه مع الكوتا مرحليا . ولكن مع وجود معايير لضمان نجاح امرأة قويه.
- التعيين الجزئي لأعضاء المجلس البلدي.
- تثقيف العضوات بقانون البلديات بندا بندا . وتعريفهن بصلاحيات المجلس البلدي.
- تعديل قانون الانتخاب . بحيث تمثل الكوتا تخصص قطاعي.
- وضع معايير للمرشحات . منها المؤهل العلمي و الخبره في العمل الاجتماعي.
- توعية المجتمع بأهمية وجود امرأة في المجلس البلدي . وكذلك توعية المرأة بدورها في المجلس وفي المجتمع.
- عقد دورات تدريبيه للعضوات لدمجهن في العمل البلدي . وكذلك دورات خاصة بمهارة الحوار.
- ان تضطلع العضوة على جدول الأعمال قبل حضورها الجلسة.
- ان تعرف العضوة الهيكل التنظيمي للبلدية . وكذلك مواردها المالية.

### ثالثا: نتائج اللقاءات مع اعضاء المجالس البلدية:

- تمت مقابلة 9 اعضاء من اعضاء المجالس البلدية . للتعرف الى فاعلية النساء في المجلس من وجهة نظرهم . وكذلك التعرف الى آلية التواصل بينهم وتعاونهم كفريق واحد.
- وقد بينت النتائج ان هناك عدد محدود من النساء يشاركن بفاعلية في حين ان الغالبية من الأعضاء تفاجؤوا من تدني مشاركتهم . والمشاكل التي تتسبب بها . ففي بعض البلديات . لا تنبس العضوه بكلمه . انها توقع على القرارات فقط دون معرفة على ماذا توقع. في حين ان عضوة اخرى سواء في نفس البلدية او غيرها تتحدث دون ان تعرف عن ماذا تتحدث . وقد قارن بعض الأعضاء بينهن وبين من تم تعيينهن في المجالس السابقة . حيث ان معظم المعينات مشهود لهن بالعطاء والعمل والكفاءة . وقد تحدث أعضاء ذوي خبرة سابقة في مجالس بلدية كبرى ( نحن نعانى من وجود النساء . فهن لا يعرفن واجباتهن . لقد انتهى عامين وهن لا يعرفن شئ عن قانون البلديات . طلباتهن كثيره وغلبتهن اكثر . المهم ان يتحدثن بغض النظر عما يتحدثن به . لا يعرفن صلاحياتهن ولا يرغبن بالتعلم ولا يعرفن حدود علاقتهن بالموظفين ). كما ان هناك شكاوى من المواطنين . حيث تقوم العضوات بالتعريف على أنفسهن في السوق بأنهن عضوات مجلس بلدي ليطالبن بتخفيض الأسعار . وهذا يحرج المجلس البلدي.

- وقال اعضاء في مجلس بلدي آخر . ان تصرفاتهن لا تنم عن الاحترام للمجلس فالحديث الجانبي والضحك خلال الاجتماعات باستمرار . كذلك استخدام الكلمات النابيه فالرجال يدخلوا مما يقطن . فهن لا يدركن ما يتحدثن به. كما انهن يحرجن الأعضاء

والرئيس مع المواطنين. واذا لم يتم تلبية طلبها. والذي يكون لمصلحة شخصيه وليس لمصلحة عامة . تبدأ بالصراخ على الرئيس او تبكي وقد أغمي على عضوة عندما رفض الرئيس بحديه تسوية قضية شقيقها والذي يعتبرها المجلس قضيه غير قانونيه.

### ما هي اهتمامات العضوات في المجلس البلدي من وجهة نظركم؟

يرى الأعضاء ان اهتمامات النساء تتركز على امورهن الشخصيه وامور عائلاتهم . كما ان بعضهن استقلن من الجمعيات . بدلا من ان يفعلن دورهن من خلال البلديه مع الجمعيات.

### ما هي مقترحاتكم ليكون للنساء دورا فاعلا في المجالس البلديه؟

- يرى الأعضاء ان وجود المرأة ضروريا في المجلس البلدي . على ان تصل المرأة الى الموقع عن طريق التنافس . كالرجال . فإن ما تفرزه الكوتا يظلم المرأة . هناك كفاءات في المجتمع . ولكن يجب ايجاد آليه ليفرز المجتمع الكفاءات . وقد ركز معظمهم على الغاء الكوتا.

- يقترح الأعضاء تثقيف العضوات بقانون البلديات وبصلاحياتهن.

- عقد دورات تدريبيه لكافة الأعضاء بمهارات التواصل.

### رابعا: نتائج اللقاءات مع المجموعات البؤرية المكونة من موظفات وموظفي البلديات المختلفه:

تم لقاء مجموعات بؤريه من موظفي وموظفات البلديات التاليه: ( مادبا الكبرى . السلط الكبرى . اربد الكبرى . الحسا . العارضه الجديدة . النسيم . الفحيص ) . حيث تشكلت كل مجموعه من شرائح مختلفه من الذكور والاناث . وتراوح عدد المجموعات من ( ٤ - ١٠ ) افراد.

وقد تم طرح اسئله للتعرف على فاعلية العضوات من وجهة نظر الموظفين والموظفات . والتعرف الى آليه التواصل المتبعة بينهم وبين العضوات.

تفاوتت الاجابات بين الموظفين والموظفات في البلديات المختلفه . لكن من الواضح انه لا يوجد تواصل كبير بينهم وبين العضوات . حيث انه ليس من صلاحيات عضو المجلس متابعة الموظفين.

ووضح الموظفون انهن لا يزرن البلديه الا عند الاجتماعات. وقد طالبت بعض العضوات ان يكن في لجنة الموظفين . من اجل التعيينات . لكنهن غير فاعلات ولا يتابعنها . لأنه لا يصرف لهن بدل مكافأة . كما يرى الموظفون.

وذكر الموظفون والموظفات اللواتي يحضرن الجلسات احيانا . انهن يوقعن فقط دون معرفة القضايا التي يوقعن عليها . وتنتهي الجلسه دون ان نسمع صوتهن.

اما الموظفات بشكل خاص . وفي اكثر من بلديه . ذكرن انهن كن بانتظار مقابلة العضوات . وهن كنساء لديهن احتياجات يفضلن ان يلجأن الى النساء من اجلها . ولكنهن لم يسمعن ايدا ان لهن تأثير بالمجلس . اضافة الى انهن لا يجلسن مع الموظفات للتعرف على المشاكل التي يواجهونها . وقد طرحت مجموعه من الموظفات انشاء حضانه في البلديه . ولكن اجابت العضوه ان هذا ليس من صلاحياتها . وقد اجمعن جميعا ان قضايا المرأة ليست من اهتمامهن.

كما اشار الموظفون . انه بالرغم من وجود تفاوت بالمستوى التعليمي بين العضوات . الا ان ذلك لم ينعكس على تواصلهن مع الموظفين او على ادائهن . فالعضوات اللواتي مؤهلات اكديما و يحملن شهادة جامعيه . لا يختلف ادائهن عن اللواتي يحملن الشهادة الاعدادية فقط . في نفس المجلس . فجميعهن لا يعرفن صلاحيات عضو المجلس البلدي.

وقد اكد الموظفون ان العضوات في معظم البلديات الكبرى . يتواصلن معهم لمتابعة معاملات المواطنين . وان معظم تصديهن للمعاملات هي مواقف عاطفيه . وغالبا ما تكون غير قانونيه . مثلا ( طالبت عضوة مجلس بلدي . تسجيل مخزن باسم احد الورثه دون احضار الأوراق الرسميه ) . او تطالب بانهاء معاملات المواطنين دون رسوم ( مشوه بدون رسوم ) . ( كما طالبت احدي العضوات باستئجار مخزن باسمها لتستثمره وهذا ممنوع ) .

كما يرى الموظفون ان العضوات لا يتمتعن بشخصية قوية و وان ثقافتهن ضعيفه . ويحصرن انفسهن في اطار محدد وهو خدمة المواطن وليس خدمة المدينه.

فيما ترى مجموعه من الموظفين والموظفات . ان ضعف مشاركت العضوات في المجلس قد يعود الى ان بعض الأعضاء في المجلس لا يتقبلوا وجود نساء معهم . وبالتالي فان ذلك سينعكس على تفكيرهن وادائهن . وبالتالي فانهن يتوقعن مسبقا ان معارضتهن ستتم لأنهن نساء . لذلك لا يشاركن . كما يعزو الموظفون تدني مشاركة العضوات الى محدودية عددهن مقارنة بعدد الرجال وبالتالي يشعرون بالضعف والخوف من المشاركة.

وقد ابدى الموظفون استغرابهم من العضوات في مطالبة الأعضاء بمتابعة قضاياهن . ويعتقد الموظفون ان العضوات يعتبرن ان الرجل لديه القدرة على اقبال الرساله . فهن ضعيفات في مهارات الإتصال.

### مقترحات الموظفين والموظفات لتفعيل دور العضوات:

يرى الموظفون ان العضوات يصطنعن الضعف . ولا يتصدین للقرارات . ولا يتواصلن مع الموظفين . خوفا من الأقاويل . فمعظمهن يمثلن عشائر . ويرغبن بالحفاظ على الصورة النمطية للمرأة في المجتمع . والمتمثلة بتبعيتها للرجل . وبضعفها وخجلها في المجالس . لذلك قدموا المقترحات التاليه:

- تعديل قانون البلديات . بحيث يتم تعديل صلاحيات المجلس البلدي.
  - تعديل انظمة البلديه . على ان يشارك الموظفين وذوي الخبرة في البلديات في اجراء التعديل.
  - وضع معايير للمرشحات . اهمها التأهيل العلمي . وان يكون لها باع طويل في العمل الاجتماعي.
  - عقد ورشات تدريبية لكافة الأعضاء لتعريفهم بقانون وانظمة البلديه.
  - توفير المواصلات ودورات تدريبيه في الخارج.
- يرى الموظفون ان هذه المقترحات ستساهم في تفعيل دور العضوات . فالمرأة التي تحمل مؤهلا علميا ولها باع طويل في العمل الاجتماعي ستكون قادرة على تحمل المسؤولية كعضوة مجلس بلدي . وكذلك ستكون قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه المرأة . كما ان عقد ورش تدريبيه لهن سيكسبهن المهارات والمعرفة اللازمه للعمل بفاعليه . وكذلك الالتحاق بدورات خارج البلاد سيثري تجربتهن وسينعكس ذلك على عملهن. وقد اقترح الموظفون تعديل القانون لأن محدودية صلاحيات العضو في القانون تحول دون مقدرة العضوة على تحقيق برنامجها وعملها بفاعليه.

### خامسا: نتائج السؤال الموجه الى ٢٧٪ من عضوات المجالس البلدية . وهو ما هي اللجان المشكله في البلدية وانت عضوة بها؟

للتعرف الى المحاور التي ترغب العضوات العمل فيها . تم طرح سؤال على عضوات المجالس المحليه والبالغ عددهن ٦١ عضوة معظمهن من اللواتي شاركن في ورش العمل الخاصة بعضوات المجالس البلديه التي عقدت في الشمال والوسط والجنوب . وقد بينت الدراسه وجود اختلاف في مسميات واعداد اللجان بين البلديات. كما ان بعض العضوات اشرن الى انه لم يكن لديهن الخيار في اللجان التي هن عضوات فيها . بل كان ذلك الزاميا . في حين اشار الرؤساء الذين تمت مقابلتهم ان الانضمام الى اللجان اختياريا وليس الزاميا . وقد بينت الدراسه ان النساء يتمركزن في اللجنه المحليه للتنظيم . يليها لجنة العطاءات . ثم البيئه والصحة والسلامة العامه. انظر الملحق (٣).

### سادسا: نتائج المقابلات في بلدية الحساء:

تقع بلدية الحساء في محافظة الطفيله في جنوب الأردن . وما يميز بلدية الحساء . انها البلديه الوحيده التي ترأسها امرأة و يبلغ اعضاء المجلس البلدي اضافة الى رئيسة البلديه تسعة اعضاء. ( ٧ ذكور . ٢ اناث ) . وقد فازت العضوتان بالتركيه. لذلك فقد تم افراد فقره خاصه للمقابلات مع كل من رئيسة البلدية والموظفين والأعضاء.

## نتائج مقابلة المجموعة البؤرية المكونه من موظفي وموظفات بلدية الحساء:

تكونت المجموعة من أحد عشر موظفا وموظفة. وقد تم طرح الأسئلة التي طرحت على المجموعات البؤرية في مختلف البلديات . وذلك للتعرف الى فاعلية العضوات وآلية التواصل بينهم و بين العضوات . فبين الموظفون ان العضوات ملتزمات بالحضور . ولكنهن لا يتابعن نشاطات البلدية . وهن لسن فاعلات. لقد كان الموظفون يتوقعوا ان يكون للعضوات دورا أكبر وخاصة ان رئيسة البلدية امرأة نشيطه . تتسم بالمرونه و تشجعهن على العمل . ولكنهن يحضرن للحصول على المكافئة.

كما وضح الموظفون والموظفات ان شخصية كل من العضوتين مختلفتين تماما . فاحدهما جريئة ولكنها لا تعرف مهام المجلس البلدي . والأخرى خجوله و ايضا لا تعرف شئ . كلتاهما غير مثقفات و فازتا بالتركيه. وقد اكدوا ان ذلك لا يعكس الصورة الحقيقية للمرأة في مجتمعهم . لأن رئيسة البلدية مهندسه وتقوم بمهامها بجداره . وقد فوضت نائب رئيس البلدية بمهامها في حال غيابها. ان فوز امرأة ذات كفاءة كرئيسة للبلديه . وفوز عضوتين بالكوتا . جعل الموظفين يعلنوا انهم ضد الكوتا . مؤكدين ان من ستحصل على هذا الموقع يجب ان تكون جديرة بذلك.

ويعتقد الموظفون ان المسؤوليات الأسريه تحول دون مشاركتهم في الدورات التدريبية والمؤتمرات . وكذلك الثقافة المجتمعيه. وقد اقترح الموظفون أن عضوة المجلس البلدي يجب ان تكون قريبة من الموظفات وتتواصل معهن . كما ان عليها إثبات وجودها بين الرجال و تناقش وتعارض على القرارات اذا لزم الأمر . و أن يكون لها رأيا خاصا. وقد اقترح الموظفون انه يجب ان يتم تثقيفهن بقانون البلديات وبمهام المجلس البلدي.

## نتائج مقابلة احدى عضوات بلدية الحساء:

أكدت عضوة بلدية الحساء انها تواجه صعوبات كثيرة . اهمها الصعوبات الأسرية التي تحول دون مشاركتها في الدورات التدريبية والاجتماعات والاحتفالات الختلفه. وهي تُنحرج من الحديث امام الرجال . وتخشى ان يعقبوا على حديثها . لذلك تختصر الكلام ولا تتحدث.

وقد تحدثت عن علاقتها بالرئيسة و العضوة الأخرى . حيث بينت عدم وجود اي تعاون او تواصل مع العضوة الأخرى او الرئيسة . مؤكدة انه لا يوجد اي لجان في البلدية لتنضم اليها . اما اهتماماتها فهي الانارة . نظافة الشوارع . سوق كبير في البلد . فتح مكتبة للأطفال . مدينة ملاهي للشباب.

وهي تشعر بالرضى . وتكتفي بالدور الذي تقوم به . وتعتبر ان قانون البلديات مُرض.

فيما بينت رئيسة بلدية الحساء . العوامل التي ساعدت في فوزها . اهمها انها اعطيت فرصه في السابق . حيث تم تعيينها كرئيسة بلديه للحساء . فأثبتت جدارتها وعرف المجتمع قدرتها على العمل فانتخبها. وتقول انها تتعامل مع الجميع كرئيس بلديه . فهي لم تشعرهم و هم لم يشعروها انها امرأة ضعيفة . كما ينظر المجتمع للمرأة . وتذكر ان هناك موقف واحد فقط قام احد الرجال بتهديدها قائلا ( سأرسل زوجاتي للتفاهم معك ) اي انك امرأة ولا يستطيع ان يضربها . فحولت الموقف الى دعاية . ومنذ ذلك الحادث اكتسبته داعما للبلدية.

وتشير رئيسة البلدية ان علاقتها بالموظفين والمجتمع المحلي مرضيه . فهي على تواصل دائم معهم من خلال الزيارات . والمشاريع التي حَقَّقَهَا للبلديه.

فيما تواجه رئيسة البلدية صعوبات مع الحكام الاداريين في المنطقه وبعض مدراء الدوائر فقط . فهم لا يستوعبوا ان امرأة مسؤوله عن البلدية وتتابع كافة القضايا . فاحتياجات البلدية كثيره . والمجتمع يعتبر رئيس البلدية هو المسؤول . فتقول: ( انا مسؤوله امام مجتمعي . لذلك اختار مجموعته من وجهاء البلد ليرافقوني عند الذهاب الى اي وزارة . وهذا منحني قوة واحترام اكبر في المجتمع المحلي).

وتشير الرئيسة انها على تواصل مستمر مع الأعضاء . لكنها جَدَّ اختلافًا في التعامل مع المتعلمين وغير المتعلمين ولكن

هناك تعاون من الجميع ، ما عدا النساء . فهما لا تشاركان في الدورات التي كنت في البدايه احاول ان يشتركن بها لتمكينهن . ولكنهما تمتنعان عن الذهاب . لأسباب اجتماعيه . كما تدعيان . حيث ان احدهما يرافقها زوجها في كافة تحركاتها . كذلك لا تشاركان في النقاش والحوار في الجلسات . وليس لهما اثر في المجلس . وترى رئيسة البلدية ان المرأة هي التي تنمط نفسها.

اما نائبة رئيس بلدية الفحيص . والتي فازت كعضوة بالتنافس فتؤكد ان المجتمع ما زال ينظر للمرأة نظرة تختلف عن نظرتهم للرجل . فمثلا في ايام الأعياد . او في رمضان لم يكن هنالك قبولا من المجتمع لتقف المرأة باستقبال الرجال . فالنظرة التقليدية للمرأة ما زالت موجودة حتى في الفحيص . ( انني جريئه ولكنني لو كنت رجلا سأكون اقوى ) . وتعتبر نائبة الرئيس ان القانون الجديد قد ساعدهن . فالبلديات لم تعد خدماتيه وانما تنمويه . فوجود النساء في البلديه شجع النساء في المجتمع على الحضور للبلديه . كذلك اصبح هناك تعاون مع منظمات المجتمع المدني . وقد اكدت ان المرأة ما زالت تعمل ضد المرأة بالتنافس بينهن ينعكس سلبيا على عمل المرأة في المجالس البلديه . وذلك من خلال المؤتمرات والورش التي تشارك بها.

كما ترى ان اهتمامات النساء . والأمور التي تركزعليها المرأة . لا تحظى باهتمام الرجال اطلاقا . بل احيانا ينظر لها انها سخيغه . فمثلا عارض الأعضاء الذكور اقتراح العضوات بالقيام بكرنفال الربيع او البازار السنوي . والذي من خلاله نخدم النساء ونجذبهن للعمل . كذلك عارضوا تشكيل لجنة للعمل مع الشباب لتفعيل طاقاتهم.

ومن خلال عملها كنائبة رئيسة للبلديه فقدكان هناك تعاون كبير من الأعضاء ومن الموظفين . وقد قدمت مقترحات اهمها تفعيل الشبكات التي تم تشكيلها بين عضوات المجالس البلديه في الأردن او مع الدول العربيه . مثل شبكة ( نشميات ) التي اسستها عضوات المجالس البلديه في الأردن . والتي هدفت الى التشبيك بين العضوات وتبادل الخبرات بينهن.

### مناقشة النتائج والتوصيات:

إن وصول المرأة إلى مواقع السلطة وصنع القرار ولا سيما إلى الحكم المحلي لم يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية الأساسية فحسب . بل يعتبر كذلك شرطاً ضرورياً لمراعاة مصالح المرأة . فبدون اشتراك المرأة اشتراكاً نشطاً وإدخال منظورها في جميع مستويات صنع القرار . لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والمشاركة التي تتجاوب مع متطلبات التنمية الاقتصادية-الاجتماعية والتي تشكل الأساس المادي لتقدم المجتمع . ( نفاع . ١٩٩٧ ) .

### مناقشة نتائج السؤال الموجه لعضوات المجلس البلدي حول مدى تقبل المجلس البلدي لهن:

تشير الدراسة الحالية ان معظم العضوات يعتقدن ان رؤساء واعضاء المجالس البلديه . يعملوا على تهميشهن واستبعادهن والتقليل من قدراتهن . وان الرجال يشيرون دائماً الى مصطلح ( الكوتا ) للتقليل من اهمية وجودهن . ويعتبروا ان المرأة تعتبر دخيلة على هذا العمل . وقد يكون ذلك بسبب الثقافة السائدة لدى بعض الرجال ان العمل في المجالس المحليه هو حكراً عليهم فقط.

وهذا ما اكدته دراسته التي قام بها بركات ( ٢٠٠٦ ) ان من اهم التحديات التي تواجه المرأة في العمل السياسي الثقافة السائدة في المجتمع وذلك بسبب النظام الأبوي والعشائري . كما اكدت الدراسة التي قامت بها طهبوب ( ٢٠٠٣ ) ان الموروث الثقافي الذي يحدد الادوار الجنسويه بسبب التنشئة . كرسست جميعها ايمان المجتمع بقدرات الرجل في تولي مناصب صنع القرار . كما ترى الباحثة . و اضافة الى ما ذكر . ان الرجال قد اعتادوا على ان وجود المرأة يجب ان يكون رمزياً كما في المجالس السابقه . وبالتالي فهو يرفض ان تكون نسبة العضوات ٢٠٪ لتصل الى ٥٧٪ في احدى البلديات . مما سينعكس على سلوكه في التعامل مع العضوات . لأن وجود المرأة بهذه النسبة قد تشعره بالتهديد احياناً . وخاصة اذا كان هناك نساء متمكنات . او انهن بدأن عملهن بالمجلس باسلوب هجومي مما ادى الى تهميشهن لاحقاً.

ونشير هنا الى وجود استثناءات في بعض المجالس البلديه . وخاصة بعض بلديات الفئة الثانية . حيث هناك تقبل كبير وتعاون من المجلس للعضوات . فكافة اعضاء المجلس يعملون كفريق واحد دون تمييز بين امرأة او رجل . وقد يكون ذلك بسبب تقبل المجتمع لهن .

لأن للمرأة في تلك البلديات باع طويل في الخدمة الاجتماعية . اضافة الى ان العضوات لديهن خبره سابقه في العمل مع المجالس البلديه . كعضوات في السابق . وكذلك من خلال تعاونهن مع المجالس البلديه السابقه كرئيسات او عضوات لجمعيات تقع في البلديات التي هن عضوات فيها. اي ان انخراط المرأة في العمل المجتمعي سيحول دون رفض المجلس البلدي لها . وسيشعر الرجل ان وجود المرأة معه في المجلس امر طبيعي . وان لديها خبرة توازي خبرته . وكلاهما في المجلس من اجل العمل معا لخدمة المجتمع.

## مناقشة نتائج السؤال المتعلق بالصعوبات التي تواجهها العضوات مع المجلس البلدي والموظفين والمجتمع المحلي:

بينت الدراسة ان العضوات يواجهن صعوبات . مع المجلس البلدي و موظفي وموظفات البلديه و مع المجتمع المحلي . حول دون ادائهن عملهن بفاعليه ومن اهم هذه الصعوبات:

١. المواصلات: ان عدم توفر مواصلات خاصة للعضوات او مواصلات عامه في مناطقهن يحول دون مشاركتهن في النشاطات والاجتماعات وبالتالي اداء ادوارهن كعضوات في المجلس البلدي . وقد يكون ذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية التي لا تسمح للعضوة باستئجار سياره . كذلك قد يكون مرور الباصات والمواصلات العامه غير منتظما في كافة المناطق وخاصة البعيدة منها . كما ان عدم تعاون بعض رؤساء البلديات مع العضوات في توفير المواصلات لهن لحضور النشاطات والاجتماعات او الدورات التدريبية والمؤتمرات . وبالتالي فان ذلك سيؤثر بقيام العضوات بأدوارهن بفاعلية.

٢. الصعوبات الشخصية: لقد بينت الدراسة ان العضوات يخرجن من الحديث امام الرجال . ويمكن ان يعزى ذلك الى التربية والتنشئة الاجتماعية . التي كانت سببا في تدني ثقة المرأة بنفسها . وضعف شخصيتها . مما يحول دون مشاركتها بفاعليه . فالتنشئة الاجتماعية تؤكد على تبعية المرأة للرجل وعلى تعزيز الادوار الجنسانية مما يؤدي الى تدني ثقتها بنفسها وبالتالي انعكاس ذلك على ادائها في حياتها العملية.

٣. تهميش العضوات وعدم الثقة بقدراتهن: لقد بينت الدراسة ان عدد من العضوات يتم استبعادهن وعدم اعلامهن بكافة فعاليات البلديه او الاحتفالات التي يتم دعوة المجلس اليها . كما يتم توزيعهن على اللجان التي يتم تشكيلها دون الأخذ برأيهن . لاعتقادهم ان المرأة لا يحق لها اجتماعيا ان تشارك في الاحتفالات . وانها غير قادره على اتخاذ القرار او القيام في كافة مهام المجلس البلدي . وذلك يعود الى الصورة النمطية للمرأة الراسخه في ذهن الرجل نتيجة للتنشئة الاجتماعية. وهذا ما تؤكد الصباغ ( ١٩٩٧ ) التي بينت ان من العوامل التي تعيق تقدم المرأة في العمل وجود رجال بالسلطة يؤمنون بالادوارالنمطية بالنسبة للمرأة.

٤. عدم توفير مكتب للعضوات في المناطق: ان من الصعوبات التي تواجهها المرأة وتحول ادون قيامها بدورها بفاعلية عدم توفر مكتب لها في مركز البلديه او في المناطق . في حين يتم توفير مكتب للرجل الذي فاز عن المنطقه التي تقطنها المرأة التي فازت عن طريق ( الكوتا ) . وهذا يؤكد التهميش لهن من المجلس . اضافة الى ان ذلك سيعكس ضعفهن امام الموظفين وكذلك امام المجتمع و يعزز النظرة للمرأة الدونية للمرأة التي تفوز بالكوتا . و بالتالي يتم التأكيد ان الكوتا عضو اضافي وليس اساسي كما ذكرن في لقاءتهن.

٥. جتير ما تقوم به المرأة الى الرجل و التقليل من خبراتهن: وعدم استشارتهن و رفض طلباتهن والاستهزاء بمقترحاتهن . ادى الى احباطهن وعدم القيام بدورهن بفاعليه . ويمكن ان يعزى ذلك الى الثقافة الذكورية لدى بعض الأعضاء نتيجة للتربية وعدم الوعي باهمية مشاركة المرأة والايمان بقدراتها.

٦. محدودية الصلاحيات: ان القانون لا يمنح عضو البلديه سواء الرجل او المرأة صلاحيات او سلطة للتأثير على موظف البلديه او الزامه . وبالتالي فالموظفين لا يتعاونوا معهن مما يؤدي الى احراجهن امام المواطنين . وذلك لان التعاون والدعم واضحا بين الموظفين وأعضاءالمجلس الذكور . لاعتبارات كثيرة . ويمكن ان نفسر ذلك بأن المرأة لا تمثل شريحه واسعه في المجتمع . فهي عضو اضافي لا

يتم حسابه . اضافة الى انهم يهابون الرجل لاعتقادهم ان شخصيته قوية ومؤثره . بينما المرأة غير مؤثرة في المجلس او المجتمع..

٧. تعدد ادوار المرأة: ترى بعض العضوات ان مسؤولياتهن الأسرية تشكل صعوبه في قيامهن بدورهن بفاعلية كعضوات في المجالس البلدية . وذلك لعدم وجود داعمين لهن للقيام بالواجبات المنزليه . مما يحول دون تواصلها مع المجلس او المجتمع . كما ان معارضة العضوات لبعضهن البعض . سرا او علانية . يحول دون تحقيق إنجازات افضل.

٨. ترى العضوات ان عدم وجود اجهزه صوتيه داخل غرفة الاجتماعات يحول دون مشاركتهن . لأن عليهن ان يتحدثن بصوت مرتفع وذلك مرفوض اجتماعيا . ويعزى ذلك الى التنشئه الاجتماعيه بان صوت المرأة عوره ولا يجوز لها الحديث بصوت مرتفع.

٩. الصعوبات التي تواجهها العضوات مع الموظفين والمجتمع المحلي. ان رفض الموظفين تلبية طلباتهن دون الرجوع للرئيس يؤدي الى احراجهن مع المواطنين . كذلك ان المجتمع المحلي لا يتعاون مع النساء ويرفض مشاركتها في الفعاليات الشعبيه بشكل رئيسي . فمحدودية صلاحيات العضو مع رفض الموظفين النفسي لوجود عضوات في المجلس يساعد في عدم تأدية النساء لأدوارهن في المجلس بفاعلية . وبالنسبة للمجتمع . فبالرغم انه من انتخب المرأة . واوصلها للموقع . الا ان ذلك بسبب القانون الذي منح المرأة مقاعد مخصصه . فكانت الفرصه سانحه لوصول امرأة دون غيرها . وبالتالي عدم التعاون نتيجة عدم القناعة بوجود امرأة في المجلس . او ان من تبوأ المقعد ليست جديرة به . وهناك نساء جديرات بالمقعد ولكن عدة عوامل حالت دون ذلك.

### مناقشة السؤال المتعلق بدعم المرأة للمرأة في المجلس:

بينت الدراسه ان بعض العضوات يحاولن دعم زميلاتهن . في حين ان معظم العضوات لا يدعمن زميلاتهن ويمكن ان نعزو ذلك الى:

- عدم وعي عضوات المجلس بأهمية العمل كفريق واحد.

- محدودية التواصل بين العضوات.

- عدم ادراكهن لاهمية دورهن كعضوات مجلس بلدي . في عكس صورة ايجابية للمرأة في المجتمع لتكون نموذجا ناجحا يحتذى به . وبالتالي يحققن إنجازات اكبر في المجتمع . ويعبدن الطريق امام الأخريات وامام انفسهن لمواقع اخرى.

### مناقشة السؤال المتعلق بتواصل العضوات مع الموظفين و الموظفات ومع المجتمع المحلي:

بينت الدراسة محدودية التواصل بين العضوات والموظفين . وذلك لأن القانون يحول دون ذلك . كذلك تأكيد بعض الرؤساء على ذلك . ويمكن تفسير ذلك بانهن يحاولن الالتزام بالقانون ويتجنبن اي احراج . وانهن لا يملكن مهارات قياديه للتأثير في الآخرين وهذا يتفق ودراسة الحسين ( ٢٠٠٤ ) التي اكدت ان النساء اكثر التزاما في تطبيق القوانين والتعليمات. فيما تبين انهن على تواصل مستمر مع المجتمع المحلي . وباستخدام آليات مختلفة . وذلك لادراكهن باهمية التواصل مع المجتمع للتعرف الى احتياجاته ولأن المجتمع من اوصلهن الى الموقع.

### مناقشة السؤال المتعلق بالقضايا التي تحظى باهتمام العضوات:

يوجد تباين في نوع الاهتمامات لدى العضوات . ويمكن ان يكون ذلك بسبب التباين في الخبرات والمستوى العلمي واحتياجات المجتمع المحلي في البلدية . ولكننا نجد ان هناك قضايا مشتركة تحظى باهتمامهن جميعا . كالاهتمام بالنشاطات الاجتماعية . و الاهتمام بالنواحي الجمالية والبيئة والنظافة . وكذلك الاهتمام بالنواحي الانسانيه . ومن القضايا الأخرى التي تهتم بها العضوات . البنية التحتية والخدمات العامه . كالصرف الصحي والانارة وتعبيد الطرق . واقامة مشاريع استثمارية لتساعد في حل مشكلتي الفقر والبطالة التي تعاني منها البلديات المختلفة.

كما ويمكن تصنيف القضايا التي تهتم بها عضوات المجالس البلديه وحسب الاولويه:

١. تقديم خدمات للمواطنين . حيث ترى النساء ان عليها ان تقوم بالمهام الاساسيه و هي النظافة والانارة وتعبيد الشوارع وكذلك

متابعة المعاملات داخل البلديه بالرغم ان ذلك ليس من مهامها ولكنها تقوم بذلك ارضاء للمواطنين.

٢. النشاطات الاجتماعية . حيث تهتم العضوه بالمشاركة التي تكون في بلديتها . كما تهتم بتنفيذ نشاطات مختلفة في المناسبات الوطنية والاعياد الدينيه وعيد الأم ويوم المرأة العالمي . وغيرها من المناسبات . وهنا يتبين ان المرأة تعمل على تنميط نفسها.

٣. البيئه . تهتم المرأة بالنظافة وزراعة الأشجار والتجميل . وبالمياه والقوارض والحشرات ويعود ذلك الى انها من تتأثر وتشعر باهمية النظافة والتلوث واثره على صحة اطفالها واسرتها. اضافة الى ان الدور الاساسي للمرأة القيام بالواجبات المنزليه وبالتالي فان الحشرات والقوارض والمياه من القضايا التي تمس عمل المرأة.

٤. الاهتمام بالقضايا الثقافية والترفيهيه . ثم الاقتصاديه . حيث تهتم المرأة باقامة مشاريع مدرة للدخل ومشاريع استثماريه نظرا لما يعانيه المجتمع من فقر.

٥. الاهتمام بالسلامه العامه والمرور . حيث يأتي اهتمامها بذلك نتيجة الحوادث التي يكون ضحيتها الأطفال والشباب.

٦. الاهتمام بالصرف الصحي لأن معظم البلديات لا يوجد بها شبكة صرف صحي . فهن يتابعن ذلك باهتمام . لأنهن يدركن المشاكل الصحية والبيئيه الناجمة عن فيضان و نضح الحفر الامتصاصية.

٧. ثم يأتي بعد ذلك قضايا مختلفه ليس لها علاقة بمهام المجلس البلدي . ولكنها تمس شريحة كبيرة من المواطنين كتوفير اساتذة في المدارس . ومتابعة المدارس سواء بتنظيف الخزانات فيها او تجميلها . كذلك متابعة الوزارات المختلفه لتقديم خدمات للمواطنين . وعمالة الأطفال ويمكن ان يعزى ذلك الى الحس العالي بالمسؤولية لدى النساء تجاه مجتمعهن . كذلك فان المجتمع يحمل كافة همومه للمجلس البلدي . باعتقاده انه المسؤول عن كافة القضايا.

٨. اما القضية الأخيرة التي حظى باهتمام النساء هي السياسة . ويمكن ان يعزى ذلك الى الخوف من الحديث بالسياسة . او عدم وجود طموح لديهن بالوصول الى مواقع متقدمه . كذلك لأن المرأة يتم استبعادها دائما في الامور السياسيه . كذلك عدم وجود احزاب فاعله تعمل على استقطاب النساء وثقيفهن . ساهم في عدم اهتمام المرأة بالسياسه. اضافة الى التنشئة الاجتماعية لها دور في تنميط ادوار المرأة.

هذا ومن الملاحظ ان قضايا المرأة . لم تكن من الأولويات . عند معظم العضوات . وان اهتمامهن فقط يكون من خلال الجمعيات . وقد يكون ذلك بسبب عدم وجود صلاحيات لديهن . او اكتفائهن بالتعاون مع النساء من خلال الجمعيات . او ان معظم النساء اللواتي يصلن مواقع قياديه كما اصبح متعارف عليه بين النساء يهمنن قضايا النساء ويركزن على القضايا الأخرى. واشير هنا ان العضوات قدمن مبادرات ومقترحات تصب في مصلحة البلديات.

### مناقشة الأسئلة المتعلقة بأراء رؤساء البلديات والأعضاء والموظفين والموظفات:

حول مشاركة النساء في المجالس البلديه . والقضايا التي حظى باهتمامهن . فقد اكد معظم الرؤساء ان النساء اللواتي يشاركن بفاعليه ويعرفن مهام المجلس البلدي عددهن محدود . ويعتقد الرؤساء ان المشاكل بين العضوات هي من اهم الأسباب التي تحول دون عملهن بفاعليه . كما ان خبرتهن العمليه في العمل العام محدودة . وقد اكدوا ان ما يعانيه من بعض الأعضاء الذكور لا يقل عما يعانيه من النساء . ولكن كان من المتوقع من النساء وخصوصا انهن اصبحن يشكلن قوة . ان يكون لهن دورا واضحا ومتميزا في العمل كعضوة مجلس بلدي.

في حين يرى رؤساء البلديات ان القضايا التي تركز عليها النساء هي القضايا الشخصيه والعائليه اولا ثم المصلحة العامه . حيث انهن يطالبن بتعيين اقاربهن او بسيارات لتحقيق مصالحهن او بمكافآت ماليه حال تغييرهن عن الجلسات . ويرى الرؤساء ان المبادرات التي يقترحنها روتينيه وقد يكون ذلك بسبب ارتفاع مستوى التوقع لدى الرؤساء حول اداء النساء . مما يعني انه

مهنا قءمن سلكون ءون مسءوىء ءءوقع ولن ىءءقق الرضى لءبهم. وكءلك ءببن ان رآى اءضاء المءالس البلىءب بفاعلىة النساء كعضواء مءلس بلىء لا ىءءلف عن رآى رؤساء البلىءبءاء . وقء ىكون ءلك بسبب عءم ءقبلمهم لوءوء نساء فى المءلس . الناءءة عن ءءقافة المءءمعه . ءبء لم ىءءاء الرءل ان ءناقشه امرأة فى القضاىا العامه وان العمل البلىءب من اعمال الرءال. فىما ىرى الموظفبن والموظفاء ان العضواء لا ىعرفن مهام المءلس البلىءب . وانهن ءبىر راضبن عنهن . فاءءواصل معهم مءءوء ءءا . ولبس لهن ءأءبر بالمءلس اءلاقا . كما انهن لا ىءاولن ءءقق مءءلباء الموظفاء او ءءعاون معهن . وكما ءكرنا سابقا ان العضواء ىءركن ان لبس من صلاءبء المءلس البلىءب ءءءءل فى شؤؤن الموظفبن. وقء قءم الموظفون مقءرءاء لءفعبل مءاركة النساء.

## التوصيات

### في ضوء نتائج دراسته نوصي بما يلي:

- تعديل قانون البلديات بحيث يتم تعديل صلاحيات المجلس البلدي ليصبح للعضو دورا تنفيذيا.
- منح الأعضاء مكافآت مجزية . حيث ان معظم الأعضاء ليس لديهم موارد ماليه . في حين ان المجتمع يتوقع من عضو المجلس البلدي القيام بمسؤوليات كثيرة.
- اشراك العضو بالتأمين الصحي.
- عقد دورات تدريبية وتوعويه للعضوات بعدة مواضيع منها قانون البلديات . وانظمة وزارة البلديات . اللغة الانجليزية . والحاسوب ومهارات الاتصال والتواصل . ومهارات الاقناع . وتقدير الذات ومهارات القيادة بشكل عام.
- عقد دورات تدريبية لكافة اعضاء المجالس البلديه بأهمية وجود نساء في المجلس البلدي وبمهارات الاتصال والتواصل وعمل الفريق.
- زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء . بحيث تصبح نسبة النساء في المجلس ٥٠٪ . وذلك ليصبح من الطبيعي اجتماعيا وجود النساء في الحياة العامه . كذلك لن تعود المرأة تشعر بالخجل امام الرجال . فنصف المجلس هن نساء.
- عقد برامج توعيه لطلاب المدارس بأهمية مشاركة المرأة بالمجلس البلدي . والمهام المنوطه به . وذلك لما لأهمية التنشئة الاجتماعية في تغيير الصورة النمطية عن المرأة . فطلاب المدارس هم الناخبون وهم اعضاء المجلس البلدي وهم قادة المستقبل . ان تقوم اللجنة الوطنية للمرأة بتدريب المرشحات المؤهلات للمجالس البلديه . ومن ثم متابعة العضوات وتدريبهن مباشرة بعد الفوز.
- ان تقوم كافة المنظمات غير الحكوميه والمنظمات الدوليه بتدريب العضوات على المهارات القيادية.
- ان تقوم وسائل الاعلام بالتركيز على ( قصص نجاح ) لعضوات في مجالس بلديه وناشطات في كافة المجالات . كذلك تغيير الصورة النمطية عن المرأة في المجتمع.
- اعداد دراسات خاصه بعضوات المجالس البلديه . والتي من شأنها ان تؤدي الى تعزيز الايجابيات وتجاوز السلبيات لتعظيم دورهن في المجلس البلدي وفتح الأفاق امام كافة النساء للمشاركة في الحياة السياسية.
- استحداث مكتب داخل البلديه خاص بالنساء . فالنساء لا يتابعن المعاملات في البلديه ولا يتواصلن مع العضوات لعدم وجود مكتب خاص بهن . اضافة ان العضوة لا يتوفر لها مكان للقاء المواطنين . كذلك مكتب للعضوات في المناطق اسوة بالرجال.
- تعيين نساء في البلديات التي لا يوجد بها موظفات . وذلك لأن العضوات في المناطق النائيه لا يتابعن الجلسات وذلك لعدم وجود اي امرأة في مبنى البلديه . كذلك ليعتاد المجتمع على وجود نساء كافة المواقع.
- تفعيل الشبكات التي تم تشكيلها بين عضوات المجالس البلديه في الأردن او مع الدول العربيه.
- التعيين الجزئي لأعضاء المجلس البلدي . وذلك لأن التعيين غالبا ما يكون على اساس الكفاءه . اضافة الى ان العضو المعين لن يكون مدينا للآخرين . بل ان همه القيام بمسؤولياته بعداله.
- ان تعمل الأحزاب على تأهيل المرشحات للمجالس البلديه . وكذلك توعية المجتمع بأهمية دور المجالس البلديه واهمية مشاركة المرأة فيها.

## المراجع

- ( معهد الادارة العامه ومركز الأميره بسمه لشؤون المرأة . ( ١٩٩٨ ) المرأة الأردنيه في المواقع القياديه . عمان .
- ( "اليونيفيم" و"اليونيسيف" . ٢٠٠٢ اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة . عمان .
- اليونيفيم ( المكتب الاقليمي للدول العربية ) واليونيسيف ( المكتب الاقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا )
- Eyadat, Mohammad Khair, ٢٠٠٧, Towards Political Empowerment of Bahraini Women, United Nations Development Fund for Women, Amman, Jordan, P: ٥٢-٨,٥٠
- بركات . نظام ( ٢٠٠٦ ) : "التحديات التي تواجه العمل البرلماني للمرأة الأردنية" . الملتقى العربي الاقليمي . المشاركة النسائية في البرلمانات العربية . الاتحاد النسائي الأردني العام . عمان . الأردن . ص: ( ١٧٥ - ١٨٤ ) .
- طهوب . عبير ( ٢٠٠٣ ) بعنوان: "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات" . رسالة ماجستير غير منشوره . الجامعة الأردنيه ص: ١٠٩ .
- الصباغ . امل ( ١٩٩٧ ) "عمل وتقدم المرأة في الخدمة المدنية الأردنيه" . اطروحة دكتوراه . بريطانيا . جامعة نوتنجهام .
- الحسين . ايمان ( ٢٠٠٤ ) " تجربة المرأة الأردنيه في المراكز القياديه في وزارة التربية والتعليم "دراسة حاله . صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة . عمان الأردن ص ٣٩-٤١ .
- نفاع . املي . ١٩٩٣ . المرأة في الانتخابات البرلمانيه . ورقة عمل .

## الملاحق

### ملحق رقم (١)

الأسئلة الموجهة للمجموعات البؤرية المكونة من عضوات المجالس البلديه وكذلك الى العضوات في اللقاءات الفردية:  
تم توجيه النقاش المجموعات البؤرية المكونه من عضوات المجالس البلديه حول المحاور التاليه . وكذلك تم طرح نفس الأسئلة بطريقة مباشرة على العضوات اللواتي التقتهن الباحثه على انفراد . حيث فاز عدد منهن بالتنافس.

١. ما مدى تقبل أعضاء المجلس البلدي لكن؟
٢. هل تواجهن صعوبات في العمل مع المجلس البلدي؟ مع الموظفين؟ مع المجتمع المحلي؟
٣. هل تدعمن بعضكن البعض؟
٤. هل تتواصلن مع الموظفين و الموظفات؟
٥. هل تتواصلن مع المجتمع المحلي؟ كيف؟
٦. ما القضايا التي تحظى باهتمامكم ( الأمور التي تعتبرنها اولويه )؟
٧. ما هي المقترحات التي قدمتموها او المبادرات التي قمتم بها او طرحتموها خلال الفترة الماضيه؟
٨. ما مقترحاتكن لتفعيل دوركن بشكل افضل؟

### ملحق (٢)

الأسئلة الموجهة لرؤساء واعضاء المجالس البلديه:

١. هل تقوم العضوات بدورهن بفاعلية في المجلس البلدي؟
٢. ماهي القضايا التي تركز عليها العضوات؟
٣. هل قامت العضوات بتقديم مقترحات بناءه او مبادرات؟
٤. ما هي مقترحاتكم لتعظيم دور العضوات في المجلس البلدي؟

## اسماء اللجان التي تنضم اليها عضوات المجالس البلدية:

اسم البلدية	عدد العضوات	اسم اللجنة
الزرقاء , الهاشمية الجديدة / الضليل / الزرقاء الكبرى / الحلابات / الطفيلة الكبرى / مؤتة والمزار / رابية الكوره / مؤاب الجديدة / الفحيص.	١٥	لجنة شؤون الموظفين
الزرقاء , الهاشمية الجديدة / الزرقاء الكبرى / الرصيفة / جبل بني حميدة / معدي الجديدة / عجلون الكبرى / ديرعلا الجديدة / الزرقاء الكبرى / عجلون الكبرى.	١١	لجنة الاستملاك والأراضي
الضليل / الفحيص / السلط الكبرى / الزرقاء , الهاشمية الجديدة / الرصيفة / الزرقاء الكبرى / الأغوار الجنوبية / الكرك الكبرى / المزار الجديدة / عجلون الكبرى.	١٦	اللجنة الثقافية
الفحيص / ديرعلا الجديدة / الضليل / الرصيفة / الأزرق الجديدة / الزرقاء الهاشمية الجديدة / الحلابات / جبل بني حميدة / السلط الكبرى / الزرقاء الكبرى / العارضة الجديدة / الأغوار الجنوبية / عبد الله بن رواحه , لواء فقوع / مؤتة والمزار / المزار الجديدة / عجلون الكبرى.	١٨	لجنة العطاءات
الفحيص / السلط الكبرى / الطفيلة الكبرى / ديرعلا الجديدة.	٥	لجنة تجميل المدينة
الفحيص	١	لجنة فتح وتعبيد الشوارع والإنارة
الفحيص / الأزرق الجديدة / جبل بني حميدة / الشونة الجنوبية الوسطى / الزرقاء الكبرى / الأغوار الجنوبية / طلال الجديدة / شيحان / لواء علي / لواء القطرانه / الطفيلة الكبرى / الكرك الكبرى / الرصيفه / لواء علي مؤاب الجديدة.	٢٠	اللجنة المحلية للتنظيم
الضليل / السلط الكبرى / الزرقاء الكبرى / الرصيفة.	٩	لجنة الاستثمار
السلط الكبرى / بيرين الجديدة.	٤	اللجنة الاجتماعية
السلط الكبرى.	١	لجنة الجدران الاستنادية
ديرعلا الجديدة / الفحيص.	٤	لجنة الاحتفالات
الزرقاء , الهاشمية الجديدة / عبد الله بن رواحه , لواء فقوع.	٢	لجنة تأديب الموظفين
الرصيفة / بيرين / الأغوار الجنوبية / الطفيلة الكبرى / الكرك الكبرى.	٧	لجنة الصحة والبيئة
الشونة الجنوبية والوسطى / الزرقاء الكبرى / المزار الجديدة / الفحيص / السلط الكبرى / الضليل / المزار الجديدة.	١٠	لجنة البيئة والسلامه العامه
الرصيفة / الشونة الجنوبية الوسطى / الزرقاء الكبرى / بيرين.	٦	لجنة المرأة
العارضة الجديدة.	٢	لجنة عقوبات الموظفين
العارضة الجديدة.	٢	لجنة أعضاء المجلس البلدي

الزرقاء الكبرى.	١	لجنة سوق الخضار
الزرقاء الكبرى.	١	لجنة الرياضة
الزرقاء الكبرى.	١	لجنة بيع سكراب
الزرقاء الكبرى.	٢	اللجنة الإعلامية
الفحيص / الزرقاء الكبرى.	٢	لجنة إحياء المنطقة التراثية
الفحيص.	٣	لجنة متابعة الشباب
ديرعلا الجديدة.	١	لجنة شطب وإتلاف
الزرقاء الكبرى.	١	لجنة الاتصالات
الأغوار الجنوبية / الطفيلة الكبرى.	٢	اللجنة المالية
عبد الله بن رواحه , لواء فقوع / مؤته والمزار / سهل حوران.	٤	لجنة المشتريات
الكرك الكبرى.	١	لجنة التخطيط
عبد الله بن رواحه.	١	لجان تراخيص المهن
المزار الجديدة.	١	لجنة بيع اللوازم
المزار الجديدة.	١	لجنة التسمية والترقيم
رابية الكوراة.	١	لجنة الموارد البشرية
سهل حوران / عجلون الكبرى.	٢	لجنة التخمين
عجلون الكبرى.	١	لجنة المزاودة

## الفهرس

الصفحة	الفقرة
٣	مدخل إلى الدراسة
٥	مقدمة
٨	ملخص
٩	مقدمة
٩	تطور مشاركة المرأة في المجالس التشريعية والمجالس البلدية
١١	مشكلة الدراسة
	أهمية الدراسة
	أهداف الدراسة
	أسئلة الدراسة
	منهجية الدراسة
١٢	أدوات الدراسة
	المجموعات البؤرية
	المقابلات الفردية
	توجيه سؤال خطي للعضوات المشاركات في ورشات العمل
	عينة الدراسة
	إقليم الوسط
	إقليم الشمال
	إقليم الجنوب
١٣	الدراسات السابقة
	نتائج الدراسة

١٥	السؤال الأول: ما مدى تقبل المجلس البلدي لكن؟	
١٦	السؤال الثاني: هل تواجهن صعوبات في العمل مع المجلس البلدي ، مع الموظفين ، مع المجتمع المحلي؟	
١٨	السؤال الثالث: هل تدعمن بعضكن البعض؟	
١٩	السؤال الرابع: هل تتواصلن مع الموظفين و الموظفات؟	أولاً: نتائج مقابلة المجموعات البؤرية المكونة من عضوات المجالس البلدية
	السؤال الخامس: هل تتواصلن مع المجتمع المحلي؟ كيف؟	
	السؤال السادس: ما القضايا التي تحظى باهتمامكم ( الأمور التي تعتبرها اولويه )؟	
٢١	السؤال السابع: ما هي المقترحات التي قدمتموها او المبادرات او المطالبات التي قمتم بها خلال الفترة الماضية؟	
	السؤال الثامن: ما مقترحاتكم لتفعيل دوركم بشكل افضل؟	
٢٢	السؤال الأول: هل تقوم العضوات بدورهن بفاعلية في المجلس البلدي؟	ثانياً: نتائج المقابلات التي اجريت مع رؤساء البلديات
٢٣	السؤال الثاني: ماهي الأمور التي تركز عليها العضوات؟	
٢٤	السؤال الثالث: هل قامت العضوات بتقديم مقترحات بناءة او مبادرات؟	
	السؤال الرابع: ما هي مقترحاتكم لتعظيم دور عضوات المجلس البلدي؟	
٢٥	ما هي اهتمامات العضوات في المجلس البلدي من وجهة نظركم؟	ثالثاً: نتائج اللقاءات مع اعضاء المجالس البلدية
	ما هي مقترحاتكم ليكون للنساء دورا فاعلا في المجالس البلدية؟	
٢٦	مقترحات الموظفين والموظفات لتفعيل دور العضوات:	رابعاً: نتائج اللقاءات مع المجموعات البؤرية المكونة من موظفات وموظفي البلديات المختلفه
٢٦		خامساً: نتائج السؤال الموجه الى ٢٧٪ من عضوات المجالس البلدية ، وهو ما هي اللجان المشكله في البلدية وانت عضوة بها؟
٢٧	نتائج مقابلة المجموعة البؤرية المكونه من موظفي وموظفات بلدية الحساء	سادساً: نتائج المقابلات في بلدية الحساء
	نتائج مقابلة احدى عضوات بلدية الحساء	
٢٨		مناقشة النتائج والتوصيات
	مناقشة نتائج السؤال الموجه لعضوات المجلس البلدي حول مدى تقبل المجلس البلدي لهن	
٢٩	مناقشة نتائج السؤال المتعلق بالصعوبات التي تواجهها العضوات مع المجلس البلدي والموظفين والمجتمع المحلي.	
٣٠	مناقشة السؤال المتعلق بدعم المرأة للمرأة في المجلس	

٣٠	مناقشة السؤال المتعلق بتواصل العضوات مع الموظفين و الموظفات ومع المجتمع المحلي	
	مناقشة السؤال المتعلق بالقضايا التي تحظى باهتمام العضوات	
٣١	مناقشة الأسئلة المتعلقة بأراء رؤساء البلديات والأعضاء والموظفين والموظفات	
٣٣		التوصيات
٣٤		المراجع
٣٥		الملاحق

### فهرس الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	الرقم
٣٥	الأسئلة الموجهة للمجموعات البؤريه المكونة من عضوات المجالس البلديه وكذلك الى العضوات في اللقاءات الفردية	١
	الأسئلة الموجهة لرؤساء واعضاء المجالس البلديه	٢
٣٦	اسماء اللجان التي تنضم اليها عضوات المجالس البلديه	٣